الفصل السابع

الإتكال المتبادل والقوة

نما الإتكال الإقتصادي المتبادل بسرعة في فترة ما بعد الحرب (العالمية الثانية) لكن أزمة ١٩٧٣ النفطية هي التي دفعت الصراع الإقتصادي الى وسط الساحة من جديد. يظن البعض ان الإتكال المتبادل يعني السلام والتعاون، لكنه مع الاسف ليس بهذه البساطة، فالصراع مستمر، حتى في عالم الإتكال المتبادل. ولما كانت الإئتلافات أشد تعقيدا وهناك أنماط مختلفة من القوة، فان الصراعات أشبه بلعبة شطرنج على عدة رقع في آن واحد. وصراعات أوآخر القرن العشرين شملت كل من السلاح والدبلوماسية. لقد قال الزعيم الصيني ماو تسي تونغ ان القوة تنبعث من فوهة البندقية. وبعد أزمة ١٩٧٣ النفطية أدرك العالم ان القوة يمكن ان تنبعث من برميل النفط. لقد بالغ بعض الواقعيين في ردود الفعل تجاه أزمة النفط في عام ١٩٧٣ مشبهين الازمة بالاحداث التي حصلت في عام ١٩١٤ أو تلك التي حصلت في عام ١٩٣٩ ، فقال هانز مورغنتاو HANS MORGENTHAU ،المفكر الواقعي، ان عام ١٩٧٣ لم يسبق له مثيل في التاريخ لأنه فسخ العلاقة بين القوة العسكرية والقوة الإقتصادية القائمة على المواد الخام.

أن أزمة ١٩٧٣ النفطية طرحت سؤالا مهما: لماذا سمحت أقوى دول العالم بتحويل مئات المليارات من الدولارات الى الدول الضعيفة ولم تستعمل القوة؟ حدث كهذا ما كان ليخطر على بال أحد في القرن الثامن عشر أو في القرن التاسع عشر، يوم كانت الدول الغنية تستعمل تفوقها العسكري لتستعمر المنطقة التي تسبب لها قلاقل وتسير الأمور فيها التي تريدها. فما الذي تغير في عام ١٩٧٣؟ فلم يكن ذلك عصر قوة جديدة تقوم على المواد الخام والكارتلات والآنفصال التام بين القوتيين العسكرية والإقتصادية، بل العكس اذ تشابكت كل هذه العوامل في علاقات معقدة.

فاذا أردنا أن نفهم التغيرات في السياسة الدولية فعلينا ان نأخذ في حسابنا كيف يمكن للإتكال المتبادل أن يكون مصدر قوة.

مبدأ الإتكال المتبادل:

الإتكال المتبادل مصطلح فضفاض يستعمل بطرق عديدة متضاربة كما هي الحال مع كافة المصطلحات السياسية الآخرى كالقومية والامبريالية،... ورجال السياسة والمحللون ينطلقون من دوافع مختلفة في استعمالهم الكلمات السياسية. فالسياسي يريد إنضواء أكبر عدد من الناس تحت رايته. والزعماء السياسيون يغيبون المعاني ويحاولون استنباط دلالات ذات نفع عام: "كلنا نواجه نفس المشكلة فعلينا أن نتعاون لذلك اتبعوني". المحلل، من ناحية آخرى، يميز بين دلالة وآخرى ويفهم العالم على نحو افضل. فهو يتبين قضايا الخير والشر، قلت الطروح أو كثرت. قد يشير الى اننا جميعا في نفس القارب – كما يقول المثل – لكن القارب يتجه الى مرفأ دون آخر. أو ان هناك من يجذف ولكن أحدهم يقوم بتوجيه القارب هذه الوجهة أو تلك أو يشغل مكانا من القارب بلا مقابل. وبعبارة آخرى، يمكن استعمال الإتكال المتبادل آيديولوجيا وتحليليا ، وعلينا أن ننتبه الى هذين الاستعمالين المختلفين. فالمصطلح يجب أن يصرف كفعل سياسي. فأقول: "أنا أتكل، أنت تتكل، نحن نتكل، هم يحكمون".

يشير الإتكال المتبادل، من حيث انها كلمة تحليلية، الى الحالات التي يؤثر فيها المثلون والاحداث، في أجزاء مختلفة من النظام، ببعضهم البعض. ومثل هذه الحالات ليست جيدة أو سيئة بذاتها، كثر عددها أو قل. ويعرف الإتكال المتبادل باختصار في العلاقات الشخصية بأنه شيء من قبيل قسم الزواج الذي يتعهد فيه الزوجان بالعيش سوية في السراء والضراء، وكذا الحال مع الإتكال المتبادل بين الأمم. وقد أشار فيلسوف القرن الثامن عشر (جان جاك روسو ROUSSEAU) الى أن الإتكال المتبادل يحمل معه الاحتكاك والصراع، وقدم حلا يقوم على العزلة والآنفصال لكن هذا غير ممكن في عالمنا الحديث. فحين تحاول بلدان الميل الى العزلة مثل ألبانيا أو ميانمار (بورما سابقا) تدفع ثمنا إقتصاديا باهظا فليس سهلا على الدول أن تطلق بقية العالم.

مصادر الإتكال المتبادل:

أربعة فوارق تضيء أبعاد الإتكال المتبادل: مصادره ومنافعه والتكاليف ذات الصلة والتماثل. ويمكن أن يتسم الإتكال المتبادل بمظاهر مادية (أي من حيث الطبيعة) أو اجتماعية (إقتصادية أو سياسية أو فكرية) وكلا المظهرين يكونان موجودين في نصف الوقت عادة. ان التمييز يساعدنا على توضيح درجة الاختيار في حالات الإتكال المتقابل أو المتبادل.

فالإتكال العسكري المتبادل هو الاعتماد المتبادل الذي ينشأ عن التنافس العسكري. ان في السلاح وجها ماديا أصبح شديد التأثير بعد تطور الاسلحة النووية وما نتج عنها من امكانية تدمير متبادل خاصة. ومع ذلك فثمة عامل ادراك مهم في الإتكال المتبادل ويمكن ان يؤدي تغيير في المنظور أو السياسة الى تقليل كثافة الإتكال العسكري المتبادل. فلم يقلق الامريكان من وجود أسلحة نووية بريطانية وفرنسية وذلك لادراكهم ان هذه الاسلحة لن تسقط على تربة امريكية. وكذا الحال مع الناس في الغرب فقد زال عنهم القلق في أوآخر الثمانينات بعدما أعلن الرئيس غورباتشوف عن (نظرته الجديدة) الى السياسة الخارجية السوفيتية، فلم يكن المهم يومئذ عدد الاسلحة النووية السوفيتية بل التغير في ادراك العداء أو النوايا السوفيتية.

و يمكن تعميم مبدأ الإتكال العسكري المتبادل على الإتكال المتبادل الإقتصادي من حيث أنه مادة السياسة الدولية التقليدية وله جذور اجتماعية عميقة. فالإتكال الإقتصادي ينطوي على خيارات سياسية تتعلق بالقيمة والكلفة. مثال على ذلك: في أوآخر السبعينات ساد خوف من عجز الغذاء عن سد حاجة الآنفجار السكاني. وراحت بلدان كثيرة تشتري القمح الامريكي مما جعل أسعار المواد الغذائية في الاسواق الكبرى الامريكية تتصاعد. وصار سعر رغيف الخبز في الولايات المتحدة يكلف أكثر من ذي قبل لأن الرياح الموسمية في الهند كانت سيئة أو كان الحصاد السوفيتي رديئا. ولذا نجد الولايات المتحدة تقرر في عام ١٩٧٣ عدم السماح بتصدير فول الصويا الى اليابان. فنتج عن هذا أن استثمرت اليابان الأموال في زراعة فول الصويا في البرازيل. وبعد بضع سنوات تحقق توازن بين العرض والطلب لذا ندم المزارعون الامريكيون بشدة لذلك الحظر الذي فرضوه لأنه جعل اليابانيين يشترون ما يريدونه من البرازيل بسعر أرخص.

فالخيارات الاجتماعية والنقص المادي غالبا ما تؤثر في الإتكال الإقتصادي المتبادل على المدى الطويل. ومن الواجب دائما الاهتمام بالمنظور طويل المدى عند بحث خيارات المدى القصير.

فوائد الإتكال المتبادل:

يعبر عن فوائد الإتكال المتبادل بأنها حاصل صفر وحاصل بلا صفر، ففي حالات الحاصل صفر تكون خسارتك ربحية والعكس بالعكس. في حالات الحاصل الايجابي نربح كلانا وفي حالات الحاصل السلبي نخسر كلانا. فتقسيم فطيرة هو حاصل صفر وصنع فطيرة أكبر حاصل ايجابي واسقاطها أرضا حاصل سلبي. ان كلا الحاصلين بصفر وبلا صفر موجودان في الاعتماد المتبادل.

يميل بعض الإقتصاديين الليبراليين للتعامل مع الإتكال المتبادل بلغة الكسب المشترك، أي حالات الحاصل الايجابي، حيث الكل مستفيد ويتطور نحو الاحسن. ان عدم انتباه هؤلاء المحللين الى عدم تساوي المنافع والى الصراعات على توزيع المكاسب ذات العلاقة يجعلهم لا يدركون الأوجه السياسية للإتكال المتبادل.

صحيح ان كلا الجانبين يمكن ان يكسبا من التجارة. فاليابان وكوريا، مثلا، يتاجران بالاقمشة وأجهزة التلفزيون. ولكن كيف تقسم مكاسب التجارة هذه؟ وحتى لوكانت اليابان وكوريا مستفيدتين نحو الاحسن من هذه التجارة فهل اليابان المستفيدة الاكبر وكوريا الأقل أم العكس؟ ان توزيع المنافع – أي كم يحصل هذا أو ذاك من المكسب المشترك – حالة حاصل صفر يقابل الطرف الكاسب فيها طرف خاسر. النتيجة ان هناك صراعاً سياسياً في الإتكال الإقتصادي دائما تقريبا. حتى بوجود الفطيرة الكبيرة يتقاتل الناس للحصول على أكبر قطعة منها. وحتى لو اشتركت بلدان الإتكال الإقتصادي في مكسب مشترك فثمة امكانية اندلاع صراع بينها للحصول على حصة اكبر من المكسب.

بعض المحللين السياسيين يرتكب خطأ الظن بأن العالم يزداد إتكالا متبادلا، بأن التعاون سيحل محل المنافسة. وحجتهم في ذلك ان الإتكال المتبادل يخلق منافع مشتركة وهذه المنافع تشجع التعاون. لكن الإتكال الإقتصادي المتبادل يمكن ان يستعمل كسلاح – خذوا دليلا الازمة

النفطية عام ١٩٧٣. لا شك أن الإتكال الإقتصادي المتبادل أشد فعلا من القوة في بعض الحالات من حيث انه يأتي بسلسلة تغييرات دقيقة بارعة بتكاليف أقل ولا تهتم الدول ، في بعض الحالات ، بما يعود به الإتكال المتبادل عليها من مكاسب قصوى بقدر اهتمامها بما تحمله المكاسب الكبرى للدول المنافسة من أذى.

حتى الإتكال المتبادل البيئي يمكن استعماله كسلاح، كما حصل في عام ١٩٩١ حين أشعل العراق النار في حقول نفط الكويت وصب النفط في الخليج. كذلك يمكن أن تقوم صراعات على القضايا البيئية الدولية. مثال ذلك: اذا ارتفعت درجة الحرارة على سطح الأرض فمن المستفيد ومن الخاسر؟ واذا ارتفعت درجة حرارة الارض درجتين مئويتين فوق المعدل فسوف يعاني سكان جزر المالديف، والتي هي بمستوى سطح البحر، والافارقة الذين يعيشون على مشارف الصحراء الكبرى، معاناة فظيعة لو نزلت الجزر تحت مستوى سطح البحر. لكن بعض سكان سيبيريا وكندا سيكونون في حال أفضل منها الآن. فهل يتوجب على هؤلاء ان يدفعوا الثمن لتخفيف سرعة ارتفاع درجة حرارة الأرض.

يعتقد بعض المحللين بأن السياسة الدولية التقليدية كانت (حاصل صفر) دائما. لكن هذا الطرح مضلل بشأن الماضي. فالسياسة الدولية التقليدية يمكن ان تكون حاصلا ايجابيا تبعا لنوايا اللاعبين. فثمة فرق بين أن يقود بسمارك أو هتلر ألمانيا. فحين يحاول أحدهم تفخيم البلد، كما فعل هتلر، فالسياسة عندئذ حاصل صفر حقا – طرف يكسب وطرف يخسر. ولكن اذا سعت كل الاطراف الى تحقيق الاستقرار يتحقق كسب مشترك في ميزان القوى. وبالمقابل ففي سياسة الإتكال الإقتصادي الجديدة أوجه حاصل صفر تنافسي وأوجه حاصل ايجابي تعاوني.

في سياسة الإتكال المتبادل يرتبك التمييز بين ما هو داخلي (محلي) وما هو خارجي ومثال فول الصويا، الذي مر ذكره، ينطوي على مسألة داخلية تتعلق بالسيطرة على التضخم في البلد وعلى العلاقات الامريكية مع اليابان والبرازيل. أو لنأخذ مثالا آخر : فبعدما قلصت الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ الآنتاج النفطي طلبت الحكومة الامريكية من المواطنين ترشيد الاستهلاك بجعل سرعة السيارة لا تزيد على ٥٥ ميل بالساعة وسد اجهزة الثرموستات. فهل كانت تلك

مسألة سياسة داخلية أم خارجية؟ هل كانت الولايات المتحدة ستسمح بسلب المناجم من فحمها اذا كان الفحم مادة للتصدير؟ وهل يدفع اولئك الذي يستوردون الفحم التكاليف الاضافية التي تترتب على تدمير ريف غربي ولاية فرجينيا؟ ان الإتكال المتبادل يخلط المسائل الداخلية والخارجية تماما، الامر الذي يؤدي الى ظهور إئتلاف أشد تعقيدا وانماط شائكة من الصراع وطريقة مختلفة عما كانت عليه بالماضي في توزيع المنافع.

كذلك يؤثر الإتكال المتبادل في السياسة الداخلية بطريقة مختلفة. ففي عام ١٨٩٠ كان السياسي الفرنسي، الذي يسعى الى تحقيق مكاسب نسبية، يحتاج الى انتهاج سياسة الحد من تقدم ألمانيا. اما اليوم فان سياسة اعاقة نمو ألمانيا الإقتصادي لا تنفع فرنسا. فالإتكال الإقتصادي المتبادل بين فرنسا وألمانيا يعني ان افضل ما تستدل به فرنسا على تقدمها الإقتصادي هو نمو ألمانيا الإقتصادي. فاليوم من مصلحة السياسيين الفرنسيين ان تتقدم ألمانيا إقتصاديا. ان نظرية توازن القوى الكلاسيكية، التي تقول ان البلد (س) يتصرف فقط من منطق جعل البلد (ص) أو غيره في مركز ضعف حتى لا تكون السيادة والصدارة له، لم تعد تناسب الوقت الحاضر. ففي ميدان الإتكال الإقتصادي المتبادل تهتم الدول بالمكاسب المطلقة وكذلك المكاسب النسبية ازاء دول آخرى.

تكاليف التوافق:

يمكن أن تنطوي تكاليف التوافق على حساسية قصيرة المدى أو ضعف مناعة طويل المدى. وتنصرف كلمة (الحساسية) الى حجم تأثيرات الإتكال وسرعتها. أي مدى سرعة التغير في تأثيرات الإتكال وسرعتها، أي ما مدى تأثير سرعة التغير في جزء من النظام على احداث تغير في جزء آخر ؟ مثلا، في السبعينات راجت اشاعة عن احتمال تغيير اسعار التمويل فكان ان دخل ألمانيا مليارا دولار في يوم واحد. وفي عام ١٩٨٧ انهارت بورصة نيويورك فجأة من جراء قلق الاجانب بشأن معدلات الفائدة الامريكية وما يمكن ان يحصل لأسعار الاسهم والسندات حدث كل ذلك بسرعة وكانت السوق المالية شديدة التأثر بسحب الاموال الاجنبية.

على ان المستوى العالي من الحساسية ليس كالمستوى العالي من ضعف المناعة. وضعف المناعة (VULNERABILITY) يراد به التكاليف النسبية لتغيير بنية نظام توافق (إتكال متبادل). انها تكاليف الهرب من النظام أو تغيير قواعد اللعبة. وليس شرطا ان يكون البلد الاضعف هو الأقل حساسية، بل البلد الذي يتحمل أقل النفقات من تغيير الوضع. فخلال أزمة عام ١٩٧٣ النفطية اعتمدت الولايات المتحدة على استيراد الطاقة بما يشكل ١٦٪ من مجموع استهلاكها. في حين اعتمدت اليابان بنسبة ٩٥ بالمائة من استهلاكها للطاقة على الاستيراد في تلك الفترة. كانت الولايات المتحدة في حالة حساسية تجاه المقاطعة النفطية العربية بقدر ما يتعلق الأمر بارتفاع الاسعار الجنوني عام ١٩٧٣، لكنها لم تكن ضعيفة المناعة كما هي حال اليابان.

ان ضعف المناعة على درجات. حين اطيح بشاه ايران في عام ١٩٧٩ اضطربت صادرات النفط الايرانية يوم كان الطلب على النفط شديدا والسوق في أوج تلهفها. ان خسارة النفط الايراني جعل كميات النفط الاجمالية في السوق العالمية تنخفض بنسبة ٥٪ تقريبا، لكن ذلك أدى الى ارتفاع كبير بأسعار النفط. فكانت الاسواق حساسة وكانت قلة التجهيزات النفطية تتحول بسرعة الى اسعار عالية. لكن الامريكان استطاعوا توفير الخمسة بالمائة من استهلاكهم للطاقة حينما أوقفوا اجهزة التدفئة قليلا وخفضوا سرعة السيارات الى ٥٥ ميل بالساعة. واتضح من هذا ان الولايات المتحدة كانت حساسة ولكنها لم تكن ضعيفة المناعة جدا اذ استطاعت تجنب الضرر بمثل هذه الاجراءات البسيطة.

لكن ضعف المناعة يعتمد على اكثر من الاجراءات الاحترازية هذه، فالمسألة تعتمد أيضاً على مدى قدرة المجتمع والاستجابة السريعة للتغييرات. مثال ذلك ان الولايات المتحدة كانت أقل براعة في الاستجابة للتغييرات من اليابان، وبالاضافة الى هذا فان الممثلين المنفردين (الدول) والشركات الكبرى والمضاربين ينظر كل واحد منهم الى وضع السوق ويقرر خزن تجهيزات لاعتقاده بأن النقص سيزداد حدة فيزداد الطلب من جراء ذلك. يتبين من هذا ان درجات ضعف المناعة ليست بالبساطة التي تبدو أول وهلة.

وتعتمد مسألة ضعف المناعة على توفر البدائل من عدمه وتوفر مصادر التجهيز المنوعة. ففي عام ١٩٧٠ عبر ليستر براون LYSTER BROWN مدير معهد المراقبة العالمية عن قلقه من ازدياد اعتماد الولايات المتحدة وبالتالي عدم مناعتها ازاء استيراد المواد الخام. فمن بين ١٣ مادة خام صناعية أساسية كانت الولايات المتحدة تستورد حوالي ٩٠٪ من الالمنيوم والكروم والمنغنيز والنيكل. وتوقع BROWN ان تزداد الاستيرادات الامريكية بحلول عام ١٩٨٥ لتشمل عشرة من المواد الخام الأساسية الثلاث عشرة متنبئا بأن هذا سيزيد من ضعف مقاومة أمريكا بدرجة خطيرة ويزيد في الوقت نفسه من قوة الدول المتخلفة المصدرة لتلك المواد.

لكن أسعار المواد الخام هبطت في الثمانينات. فماذا حدث لتنبؤاته؟ لقد غاب عن بال BROWN ان يدخل في حسابه المصادر البديلة للمواد الخام ونوع المصادر وتعددها، الامر الذي منع المنتجين من رفع الاسعار كما يحلو لهم. ثم أن التكنولوجيا تتطور يوما بعد يوم، وقد تصبح فضلات الأمس مصدرا جديدا في الغد. فأصبحت الشركات تعيد تنقية الفضلات المتروكة وذلك لأن التكنولوجيا جعلت بالأمكان استخلاص النحاس من الفضلات التي كانت في السنين الماضية تعتبر مستنزفة. كما ان استهلاك النحاس قد انخفض في الوقت الحاضر بفضل استعمال الأسلاك المصنوعة من الياف السيليكون الذي يستخرج من الرمل أصلا. ولهذا لم يتحقق تعرض الولايات المتحدة للضعف من جراء نقص المواد الخام وذلك لأن التكنولوجيا وتوفر المصادر البديلة لم يدخلا في الحساب.

تماثل التوافق:

يشير (التماثل) هنا الى حالات الاعتماد المتوازن نسبيا مقابل الاعتماد غير المتوازن. ان قلة الاعتماد يمكن ان تكون مصدر قوة. فاذا كان هناك طرفان متوافقان، لكن أحدهما أقل اعتمادا من الآخر. فالطرف الأقل اعتمادا يملك مصدر قوة طالما كان الاثنان يقدران قيمة العلاقة التوافقية. كما ان قدرة المناورة في توازن التوافق يمكن ان تكون مصدر قوة في السياسة الدولية. ان المحللين الذين يقولون ان التوافق لا يتحقق الا في حالات الاعتماد المتكافيء يغفلون السلوك السياسي الأهم. فمثل هذا التماثل التام نادر الحصول تماما.

مثلما هي حالات انتفاء التوازن التام حيث يكون أحد الطرفين معتمدا اعتمادا كليا على الطرف الآخر والآخر غير معتمد على نظيره اطلاقا. ان عدم التماثل هو صلب سياسة التوافق.

و يختلف عدم التماثل في الغالب تبعا لاختلاف المسائل. فحين خفضت الولايات المتحدة الضرائب وزادت الآنفاق في الثمانينات أصبحت معتمدة على رأس المال الياباني المستورد لموازنة ميزانيتها الإتحادية. وذهب البعض الى القول بأن هذه الحالة سلطت اليابان على الولايات المتحدة الى درجة كبيرة. لكن حقيقة الوجه الآخر للعملة هي ان اليابان كانت ستؤذي نفسها بقدر ايذائها الولايات المتحدة ان توقفت عن اقراض الاخيرة. يضاف الى ذلك ان المستثمرين اليابانيين الذين وظفوا أموالا ضخمة في الولايات المتحدة كانوا سيواجهون انخفاضا في قيمة استثماراتهم من جراء تعرض الإقتصاد للاذى اذا ما توقفت اليابان فجأة عن اقراض الولايات المتحدة. فقد كان حجم الإقتصاد الياباني اكثر من نصف الإقتصاد الامريكي بقليل وذلك يعني ان اليابان كانت بحاجة الى السوق الامريكية لا العكس، وان كانت الاثنتان بحاجة الى بعضهما البعض وكلتاهما أفادتا من التوافق.

و بالاضافة الى هذا كانت المسألة الأمنية تقرن في العلاقات الامريكية اليابانية. فبعد الحرب العالمية الثانية انتهجت اليابان سياسة دولة متاجرة فلم تنم قدراتها العسكرية ولم تمتلك اسلحة نووية. واعتمدت على ضمانات الأمن الامريكية لتحقق توازن قوى بأزاء الإتحاد السوفيتي والصين في منطقة شرقي آسيا. لذلك حين لاحت في الأفق بوادر خلاف بين الولايات المتحدة واليابن حول التجارة عام ١٩٩٠ قدمت اليابان تنازلات كي لا تضعف بنية العلاقة الأمنية بين الأثنين.

فحين يكون هناك عدم انسجام بالتوافق في مسائل مختلفة قد تحاول الدولة ربط المسائل أوعدم ربطها. فاذا نظرت الى كل مسألة على انها جولة من لعبة بوكر ولعبت الجولات كلها في آن واحد فقد تكسب دولة كل المراهنات أو اغلبها على مائدة قمار وتكسب دولة آخرى المراهنات على مائدة آخرى. أما ربط الموائد أو فصلها عن بعضها فأمر تقرره مصالح الدولة ووضعها. لذلك نجد أغلب سياسات التوافق يقوم على خلق الترابط أو منعه. فالدول تريد التحكم بالتوافق في

الحقول التي هي قوية فيها وتجنب الوقوع تحت تأثير التحكم في الحقول التي هي فيها ضعيفة نسبيا.

و غالبا ما تصنع المؤسسات الدولية قواعد المساومات والصفقات في علاقات التوافق عن طريق جداول أعمال وتحديد القضايا موضوع البحث. وتحاول استخدام المؤسسات الدولية لوضع القواعد التي تؤثر في عملية نقل الأرباح من مائدة الى آخرى. لكن الطريف في الأمر أن المؤسسات الدولية يمكن ان تفيد الاطراف الأضعف بأن تحتفظ ببعض المسائل، التي تخدم الدول الفقيرة، بمعزل عن المائدة العسكرية التي تسيطر عليها الدول القوية. ومع ذلك فثمة خطورة ان يكون بعض الأطراف (اللاعبين) من القوة ما يجعله يقلب مائدة أو أكثر. ان وجود مؤسسات منفصلة للمال والملاحة والتلوث والتجارة – في حالة تعرض الاطراف العسكرية القوية لفشل كبير– يحمل في ثناياه خطر قيام تلك المؤسسات بتحطيم موائد بعضها البعض. ومع ذلك، فحين هزمت الولايات المتحدة و أوروبا على مائدة النفط عام ١٩٧٣ لم تلجأ الى تفوقها العسكري لتحطيم مائدة النفط وذلك لأن شبكة معقدة من الارتباطات منعتها من ذلك، كما سنرى في ما بعد.

أن أكبر الدول لا تكسب دائما لعبة التحكم بالتوافق الإقتصادي فاذا كانت الدولة الأصغر أو الاضعف شديدة الاهتمام والقلق بشأن مسألة فقد تخرج بنتيجة طيبة. مثل ذلك ان الولايات المتحدة تغطي ثلاثة أرباع تجارة كندا الخارجية تقريبا في حين تغطي كندا ربع تجارة أمريكا الخارجية لذا فان كندا أشد اعتمادا على الولايات المتحدة لا العكس. ومع ذلك كانت كندا الكاسبة لأغلب الخلافات مع الولايات المتحدة لأنها كانت مستعدة لتهديد الأخيرة باتخاذ اجراءات انتقامية كالتعرفة الكمركية وفرض قيود كفيلة بردع الولايات المتحدة. على ان الكنديين كانوا سيخسرون كثيرا لو كانت اجراءاتهم أدت الى نشوء خلاف تام، منشعرت كندا بأن من ألافضل ان تواجه الاجراءات الآنتقامية بين الحين والحين بدلا من القبول بقواعد تجعلها الخاسرة دائما. ان الردع عبر التحكم بالتوافق الإقتصادي يشبه الى حد ما الردع النووي اذا اقترن بقدرة فعلية على احداث الاضرار ونية حقيقية. وتستطيع الدول الصغيرة، غالبا، استخدام تماسكها الشديد ومصداقيتها الكبيرة للتغلب على ضعفها النسبي في التوافق غير المتكافيء.

ان واحدة من صور النمو الكبير الطبيعي للتوافق تتجلى في انتشار المواثيق التجارية. والإتحاد الأوروبي أشد هذه الاتفاقيات تطورا ولا يقف عند مطالبة الدول الاعضاء بالتخلي عن بعض سيادتها الإقتصادية، بل يتجاوز هذا الى السيادة السياسية. وفي اوائل عام ١٩٩٤ صادقت الولايات المتحدة والمكسيك وكندا على (اتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية – NAFTA). لقد وجدت الاتفاقية استجابة من قبل المكسيك وكندا لأنها تشد إقتصادهما بقوة الى إقتصاد الشريك الاكبر، الولايات المتحدة. وبهذه الطريقة زاد البلدان من قدرتها على الوصول الى الاسواق الامريكية وتصديرهما المنتجات الى الولايات المتحدة اما بالنسبة للأخيرة فقد ساعدتها معاهدة NAFTA على توسيع نطاق صادراتها وسهلت على الشركات الامريكية العمل في كندا والمكسيك.

ان مواثيق ومعاهدات من طراز NAFTA قد تزيد في انتشار التوافق وتقلل من عدم التكافؤ في العلاقات. فموافقة الولايات المتحدة على اشراك إقتصادها بإقتصاد المكسيك تحملها بعض مسؤوليات الإقتصاد المكسيكي وتسهل لها الدخول الى ذلك الإقتصاد في الوقت نفسه. فحين تدهور البيسو (العملة المكسيكية الرئيسية) المكسيكي عام ١٩٩٤ بادرت ادارة كلنتون في اوائل عام ١٩٩٥ الى تقديم مساعدة شاملة بآلاف الملايين من الدولارات ففي الوقت الذي كان الكونغرس يواجه طريقا مسدودا في ما يتعلق بزيادة الآنفاق على الخدمات الوطنية كالرعاية الصحية وما اليها لم تجد الادارة الامريكية مفرا من الاسراع لانقاذ البيسو. فكلما ازداد حجم التوافق وجدت الدول الكبرى نفسها تتأثر بالتطورات الإقتصادية خارج حدودها.

قيادة الإقتصاد العالمي:

الدول الأكبر هي التي تضع قواعد الإقتصاد الدولي على الأغلب. ففي القرن التاسع عشر كانت بريطانيا العظمى تمثل أقوى إقتصاد بين الدول الكبرى. وقد تمسك بنك انكلترا بقاعدة غطاء الذهب للعملة، بما حقق اطارا مستقرا لوضع النقد الدولي. كما فرضت بريطانيا حرية البحار لأغراض الملاحة والتجارة وخلقت بذلك سوقا مفتوحة كبيرة للتجارة العالمية ظلت فاعلة حتى عام ١٩٣٢. بعد الحرب العالمية الأولى ضعفت بريطانيا بشدة من جراء حربها ضد ألمانيا

القيصرية واصبحت الولايات المتحدة أكبر إقتصاد في العالم، بيد أنها انصرفت عن الشؤون الدولية. وتصرفت كأكبر قوة إقتصادية في العالم بمستوى أقل من حجمها وكان المفروض ان تتولى قيادة العالم. ويعتقد بعض الإقتصاديين بأن الذي زاد من وطأة الركود الإقتصادي الكبير في الثلأثينات سوء السياسة النقدية وغياب القيادة الأمريكية. فبريطانيا كانت أضعف من ان تحافظ على الإقتصاد الدولي المفتوح والولايات المتحدة دون مستوى مسؤولياتها الجديدة.

بعد الحرب العالمية الثانية كانت دروس الثلأثينات في ذهن الساسة الامريكان فأقاموا مؤسسات تحافظ على الإقتصاد الدولي المفتوح. فصندوق النقد الدولي يقرض الاموال لتنمية البلدان عادة ومساعدتها على تذليل الصعوبات بوجه ميزان مدفوعاتها أو دفع فوائد مديونياتها. ويرتب الصندوق قروضه تبعا لوضع البلد المقترض واصلاحاته الإقتصادية كتقليص العجز في الميزانية ودعم الاسعار. ويقوم البنك الدولي باقراض الدول الفقيرة في مجال البرامج التنموية (هناك أيضاً بنوك اقليمية لآسيا وامريكا اللاتينية وافريقيا و أوروبا الشرقية) وارست اتفاقية التعرفة الكمركية والتجارة (الكات GATT) قواعد للتجارة الحرة ولعبت دورا في سلسلة المفاوضات متعددة الأطراف لتقليص الحواجز التجارية. وتقوم منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECO بدور المنتدى للدول الأثنتي عشرة الأشد تطورا لغرض تنسيق سياساتها الإقتصادية الدولية. ومنذ اواسط السبعينات وقادة الدول السبع، التي تكون ثلثي الآنتاج الإقتصادي العالمي، يجتمعون سنويا بانتظام (جماعة السبعة) لمناقشة الأوضاع الإقتصادية في العالم. لقد ساعدت هذه المؤسسات سياسة الحكومات الرامية الى تسريع برامج التنمية. ونتج عن هذا ازدياد التوافق الإقتصادي بسرعة. لقد نمت التجارة بنسبة ٩,٢٪ سنويا في اغلب سني الفترة ما بعد عام ١٩٤٥، أي بنسبة تزيد على معدل ازدياد الآنتاج العالمي. وتضاعفت التجارة الدولية ، التي كانت تشكل ٤٪ من الآنتاج الاجمالي عام ١٩٩٠. وزادت أهمية الشركات الكبرى متعددة الجنسية ذات الستراتيجيات العالمية مع أزدياد الاستثمارات الدولية بنسبة تقارب ١٠٪ سنويا.

و مع ذلك ما تزال هناك مشاكل في ادارة الإقتصاد غير القومي في عالم الدول المنفصلة. ففي الثمانينات اصبحت الولايات المتحدة مدينة حين رفضت فرض ضرائب على نفسها لتسديد

ديونها الداخلية ولجأت الى الاقتراض من الخارج. واعتقد بعض المحللين بأن هذه الخطوة كفيلة بأن تـؤدي الى تكـرار أزمـة الثلاثينـات وان الولايـات المتحـدة متوجهـة الى التدهـور مثلمـا حـل ببريطانيا في حين اصبحـت اليابـان الدولـة الإقتصاديـة العظمـى الجديـدة. وخشـوا ان تتصـرف اليابان في التسعينات بمثل سوء التقدير الامريكي في الثلاثينات، رافضة ان تفتح اسواقها أو تؤمن الاستقرار الإقتصادي الدولي. لكن هذه الحالة ليست لازمة لان الولايات المتحدة غـير متجهـة الى التدهور والآنكفاء على النفس. ان جانبا كبيرا من المسألة يعتمد على ما يحصل في علاقات البنـى الإقتصادية الكبرى ورغبة الحكومات في التعاون وتأمين استقرار النظام الإقتصـادي الـدولي. مـهما يكن الأمر فان النظام السياسي والإقتصادي الدولي أشد تعقيـدا ودقـة. وسـيكون هنـاك مزيـد مـن القطاعات ومزيد من الدول والقضايا والمزيد مـن ممثلـي القطاعـات الخاصـة منغمسـة في تلافيـف علاقات التوافق.

الواقعية والتوافق المعقد:

كيـف كـان العـالم لـو ان افتراضـات الواقعيـة الثلاثـة الرئيسـية انقلبـت الى العكـس؟ هـذه الافتراضات هي ان الدول هي الممثلين المهمين فقط والقوة العسكرية هي الاداة الغالبة والأمـن هـو الهدف الاكبر. فاذا كان العكس افترضنا سياسات عالمية مختلفة:

١– ليست الدول ممثلين رئيسين وحيدين فالممثلون الذين يتجاوزون نطـاق الحـدود الاقليميـة ممثلون كبار أيضاً.

٢– القوة ليست الاداة ذات الوزن الوحيد – فالغلبة الإقتصادية واستخدام المؤسسات الدوليـة هي الادوات الغالبة.

٣– الأمن ليس الهدف الاكبر– الرفاه هو الهدف الاكبر. ويمكننـا ان نطلـق علـى هـذا العـالم المخالف للفكر الواقعي صفة (التوافق المعقد).

و يطلق علماء الاجتماع على (التوافق المعقد) عبارة (النمط المثالي). انها فكرة (مفهوم) متخيلـة لا وجود لها في عالم الواقع. فالتوافق المعقد – الشديد التعقيـد – تجربـة فكريـة تسـمح لنـا بـأن نتخيل نمطا مختلفا من السياسة الدولية.

إن كل واحد من الواقعية والتوافق المعقد نموذج بسيط أو نمط مثالي. وعالم يقع بينهما تقريبا. ويمكننا ان نتبين أين تقع علاقات بلدان معينة من المسافة بين البعدين. فالشرق الأوسط أقرب الى البعد الواقعي، لكن العلاقات بين الولايات المتحدة وكندا أو العلاقات بين فرنسا وألمانيا في الوقت الحاضر تقترب كثيرا من نقطة التوافق المعقد. وتبرز سياسات مختلفة واشكال مختلفة من الصراع من اجل القوة تبعا لموضع علاقات معينة بين مجموعة دول من خط المسافة بين البعدين. والحقيقة ان الدول تستطيع تغيير مكانها من الخط ففي الحرب الباردة كانت العلاقات الامريكية – السوفيتية أقرب الى نقطة البعد الواقعي بصورة واضحة. ولكن تحولات غورباتشوف جعلت هذه العلاقات تنقل الى موضع يكاد يتوسط المسافة بين الواقعية والتوافق المعقد.

ان احس مثال على التفاعل، في عالم الواقع، بين التوافق المعقد والواقعية هي العلاقة بين الولايات المتحدة والصين الشعبية. فاستيرادات أمريكا من الصين تتجاوز صادراتها بكثير، كما هي الحال مع اليابان. والنتيجة هي عجز كبير في الميزان التجاري يبلغ مليارات الدولارات. واذا كانت العلاقات التجارية الثنائية بين الولايات المتحدة والصين غير متكافئة وتجري لمصلحة الصين فان امريكا غير واقعة تحت تأثير الممارسات التجارية الصينية لأنها تستطيع تعويض خسارتها للبضائع الصينية بشرائها من أماكن أخرى. ومع ذلك فان ضخامة حجم السوق الصينية بالنسبة للبضائع الامريكية والطلب المحلي الامريكي على البضائع الصينية يعنيان ان الحكومة الامريكية لا تستطيع اتخاذ اجراءات ضد الصين لأن هناك من يقيد حركتها الى حد ما كالشركات متعددة الجنسية والشركات الامريكية التي تضغط على الحكومة بعدم فرض عقوبات على الصين لعدم نزاهتها في التجارة وانتهاكها حقوق الآنسان.

السياسة النفطية المتخطية للحدود القومية:

تختلف المسائل حسب قربها أو بعدها عن فرضيات النمطين المثاليين. النفط مسألة تسلط الضوء على الاطروحتين: الواقعية والتوافق المثالي. فالتوافق المثالي لمنطقة ما يحصل في اطار قواعد ومعايير ومؤسسات ما يدعى (نظام أو REGIME) وقد تعرض نظام النفط الدولي لتغييرات كبيرة خلال الثلاثين سنة الماضية. ففي عام ١٩٦٠ كان نظام النفط يقوم على احتكارات خاصة

ترتبط بعلاقات وثيقة مع حكومات الـدول المستهلكة الكبرى. كـان النفـط يبـاع يومـذاك بسـعر دولارين للبرميل الواحد. وكانت هناك سبع شركات متعددة الجنسية، تسمى احيانـا (الأخـوات السبع) هي التي تقرر كم ينتج من النفط. ويعتمـد سـعر النفـط علـى مقـدار مـا تنتجـه الشـركات الكبرى وحجم الطلب في الدول الغنية الـتي تشـتري النفـط. فالشـركات متعـددة الجنسـية الـتي تتخطى الحدود القومية هي الـتي تحـدد سـقف الآنتـاج وظـروف الـدول الغنيـة تحـدد الأسـعار وتتدخل الدول الكبرى، الاقوى بالمقاييس العسكرية التقليدية، أحيانا لضمان بقاء النظـام. مثـال ذلك ما حصل في ايران عام ١٩٥٣ فحين حاولت حكومة وطنية الاطاحـة بحكـم الشـاه تدخلـت بريطانيا والولايات المتحدة سرا لإعادة الشاه الى العرش ويومـها ظـل النظـام النفطـي القـائم علـى حاله.

لكن بعد عام ١٩٧٣ حصل تغير كبير في نظام النفط الدولي فصارت الدول المنتجة للنفط تحـدد سقف الآنتاج وكان لذلك تأثير قوي على الاسعار، بعدما كانت سوق الدول المستهلكة الغنية هـي الجهة الوحيدة التي تقرر الاسعار.

و حصل من جراء ذلك تحول كبير بمراكز القوة والثروة مـن الـدول الغنيـة الى الـدول الفقـيرة نسبيا. كيف يمكن تفسير مثل هذا التحول الخطير؟

التفسير المتداول يقول ان البلدان المنتجة للنفط تحالفت وشكلت منظمة الـدول المصـدرة للنفـط (الأوبك). مشكلة هذا التفسير تكمن في حقيقة ان الأوبك تأسست عام ١٩٦٠ في حـين ان التغيـير الخطير في مراكز القوى لم يحصل قبل عام ١٩٧٣. فقد تدنـت أسـعار النفـط رغـم وجـود منظمـة الأوبك. واذن هناك أسباب آخرى. هناك ثلاثة طـرق لتفسـير هـذه التغيـيرات في النظـام النفطـي الدولي: ميزان القوى الشامل (و ميزان القوى في مسألة النفط) والمؤسسات الدولية.

يرى الواقعيون أن التغير في ميزان القوى يقوم بالدرجة الأولى على القـوة العسـكرية، وخاصـة في ما يتعلق بالخليج الفارسي، منطقة انتاج النفط الرئيسية في العالم. وقـد أثـرت في ذلـك المـيزان (التوازن) تغييران: بروز الحركات القومية والغاء الاسـتعمار. ففـي عـام ١٩٦٠ كـانت كلـها دولا مستقلة. ومع ازدياد زخم التيار القومي ازدادت مخاطر التدخل العسكري. فأصبح استعمال القـوة

ضد بلد متحرر من الاستعمار ويعيش يقظة قومية أمرا باهظ التكاليف. فيوم تدخل الآنكليز والامريكان في ايران عام ١٩٥٣ لم يكلفهم ذلك ثمنا كبيرا. ولكن لو كان الامريكان حاولوا ابقاء الشاه على عرشه عام ١٩٧٩ لكان الثمن فادحا. ان أحد أسباب عدم مضي الدول الغنية لاستعمار البلدان المنتجة للنفط عام ١٩٧٣ هو فداحة الثمن الذي يترتب على استعمال القوة ضد شعوب تعيش يقظة قومية.

كما أن تغير قوة (نفوذ) بريطانيا والولايات المتحدة قد أثر هو الآخر على توازن القوى في الخليج الفارسي. فيوم قامت منظمة الأوبك وقبله كانت بريطانيا شرطي الخليج الى حد كبير، فأحبطت في عام ١٩٦١ محاولة عراقية لضم الكويت. لكن بريطانيا ضعفت إقتصاديا في عام ١٩٧١ واضطرت الحكومة البريطانية الى تقليص التزاماتها العسكرية الدولية. وفي تلك السنة انهت دورها في ما كان يدعى (شرق السويس) قد يبدو ذلك شبيها بما حصل عام ١٩٤٧ حين لم يعد بمستطاع بريطانيا الاحتفاظ بدورها كقوة عظمى في شرقي المتوسط. في تلك الآونة تقدمت الولايات المتحدة لمساعدة اليونان وتركيا عن طريق (مبدأ ترومان). ولكن الولايات المتحدة لم تكن في عام ١٩٧١ بالمركز الذي يسمح لها الحلول محل بريطانيا كما فعلت في عام ١٩٧٤. فقد كانت مستغرقة في الحرب الفيتنامية وغير مستعدة للانخراط بدور عسكري كبير آخر في الخليج. ونتيجة لذلك وضع الرئيس نكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر ستراتيجية امريكية تعتمد على الدول الكبرى في المنطقة الى حد كبير. وكانت ايران اداة التنفيذ المختارة. واعتقد القادة الامريكان بأنهم يستطيعون احلال ايران كشرطي اقليمي محل الشرطي البريطاني. ولذا بشر دعاة المذهب الواقعي بهذه التغييرات ضمن البنية الكلية للقوة، وخاصة ما يتعلق بميزان القوى في الخليج، باعتبارها هي التي تفسر التغير في النظام النفطي.

الطريقة الثانية لتفسير تغير شكل معدل من الواقعية يركز على توزيع القوة داخل مسألة النفط نفسها، لا البنية العسكرية الكلية. لقد حصلت تغيرات مهمة في موضوع بنية القوة. كانت الولايات المتحدة اكبر منتج للنفط في العالم، لكن انتاج النفط الامريكي بلغ ذروته عام ١٩٧١ ومن ثم راحت الاستيرادات الامريكية تزداد وانتهى احتياطي النفط الامريكي. وحاولت الدول

العربية، خلال حربي الشرق الاوسط عـامي ١٩٥٦ و١٩٦٧، فـرض حظـر نفطـي لكـن المحاولـة باءت بالفشل لأن الولايات المتحدة انتجت من النفط ما يكفي لتجهيز أوروبا اثناء تلك المحاولة. وما ان بلغ الآنتاج النفطي الامريكي ذروته عام ١٩٧١ وبـدأت الولايـات المتحـدة تسـتورد النفـط بعدئذ، حتى انتقل زمـام القـوة في السـوق النفطيـة الى بلـدان مثـل السـعودية وايـران. فلـم تعـد الولايات المتحدة المجهز الذي يستعان به لسد النقص حين تشتد الحاجة.

الطريقة الثالثة لتفسير التغير الذي طرأ على النظام النفطي بعد عام ١٩٧٣ لا تعتمـد النظريـة الواقعية بل دور المؤسسات الدولية، وخاصة الشركات متعددة الجنسـيات ومنظمـة الأوبـك. لقـد فقدت الاخوات السبع نفوذهن تدريجيا خلال هذه الفـترة. وأحـد الاسـباب ابـرام كـان صفقـات سيئة مع البلدان المنتجة. فحين تمضي شركة متعددة الجنسيات الى احد البلدان الغنيـة بـالموارد الطبيعية حاملة استثمارا جديدا يمكنها ان تعقد صفقة تكون لها الحصة الاكبر فيها من العائدات المشتركة. فالبلدان الفقيرة تعتبر مجـيء الشـركات الكـبرى متعـددة الجنسـيات لتطويـر مواردهـا فرصة لتحسين أوضاع البلدان الإقتصادية وهي حتى لو تلقت حصـة ٢٠٪ والشـركات ٨٠٪ فـان تلك الصفقة تعتبر مكسبا مقارنة بالحالة السابقة. وهكذا نجد الشركات متعددة الجنسيات، التي تحتكر رؤوس الاموال والتكنولوجيا والوصول للاسواق الدوليـة تعقـد صفقـات مـع الـدول الفقـيرة تخرج منها بحصة الاسد في المراحل الاولى. ولكن بمرور الزمن بدأت الشركات تنقل مصادر الثروة الى البلدان الفقيرة بلا احتراس، ليس من باب الاحسان، بـل كنتيجـة طبيعيـة لحركـة التجـارة والعمل، فدربت العمال المحليين، وعلمت السعوديون كيف يديرون حقول النفط ومحطات الضخ وارصفة الشحن، وصار ابناء البلدان المنتجة يجنون الخبرات في مجال التسويق وغيره.

و ينتج عن هذا أن تطالب البلدان الفقيرة بتقسيم أفضل للارباح. في المـاضي كـانت الشـركات تهدد بالآنسحاب. فصارت البلدان الفقيرة تهدد بتـولي عمليـات الآنتـاج بنفسـها. وبمـرور الزمـن تتلاشى قوة الشركات متعددة الجنسـية وخاصـة العاملـة منـها بانتـاج المـواد الخـام، وتصبـح في المراكز الاضعف في مجال عقد الصفقات مع البلـدان المنتجـة. تلـك هـي (الصفقـة السـيئة). فقـد

طفقت الشركات العملاقة، طوال الفترة ١٩٦٠– ١٩٧٣، تنقل التكنولوجيا والمهارات الى البلدان الفقيرة بحيث جعلت تلك البلدان تدير عملياتها النفطية بنفسها.

وكانت هناك تطورات آخرى، فقد انضمت الى الاخوات السبع (بنات عم صغيرات) يوم دخلت السوق النفطية شركات متعددة الجنسيات جديدة. ومع أن هذه الشركات لم تكن بضخامة الاخوات السبع، الا انها كانت كبيرة بما يجعلها تبرم صفقاتها الخاصة بها مع البلدان النفطية. وهكذا صار أي بلد نفطي يريد الخروج من قبضة الاخوات السبع، يستطيع ابرام عقود مع شركات أصغر وبهذا زاد ضعف قدرة، الشركات الكبرى على المساومة.

أما على صعيد المؤسسات فقد حققت الأوبك، ككارتل نفطي، زيادة متواضعة في القدرة على التأثير. ان الكارتلات التي تتحكم بكمية التجهيزات ظاهرة ملازمة لصناعة النفط، لكن هذا التحكم كان في الماضي يتم عبر ترتيبات خاصة بين الاخوات السبع. وتعاني الكارتلات عموما من مشكلة، لأن هناك ميلا للخداع في حجم الآنتاج حين تكون الاسواق على شيء من الخمول والاسعار هابطة. وتعمل الكارتلات على أحس وجه حين تحصل شحة في النفط، ولكن حين يفيض النفط عن الحاجة يلجأ الناس الى خفض الاسعار للحصول على حصة أكبر من المبيعات. ان قوى السوق تميل الى أضعاف دور الكارتل بمرور الزمن.

تمثل الأوبك محاولة لتحويل الكارتل من خاص الى حكومي يمثل البلدان المصدرة للنفط. وقد وجدت الأوبك، في سنينها الأولى ، صعوبة في فرض وجودها لأن النفط وفير في الاسواق. وبسبب هذه الوفرة كانت دول الأوبك تلجأ الى الخداع لتخرج بحصة كبيرة من استيعاب السوق. ولم تستطيع الأوبك أن تفرض اسعارا منذ قيامها في عام ١٩٦٠حتى أوائل السبعينات. ولكن بعد حصول شحة في التجهيزات النفطية تعاظم دور المنظمة في توسيع قدرة الدول الاعضاء على المساومة وتنسيق جهودها.

و اعطت حرب عام ١٩٧٣ في الشرق الأوسط زخما لمنظمة الأوبك وضوءا اخضر لاستعمال قوتها. فقد قطعت الدول العربية تجهيزات النفط في تلك الحرب لأسباب سياسية، لكن ذلك الموقف خلق ظرفا خدم نفوذ المنظمة. فايران، التي لم تكن بلدا عربيا، كانت شرطي الخليج

الذي سيتلقى الاوامر من أمريكا كما قيل في حينه. لكن شاه ايران زاد سعر النفط أربعة اضعاف وتبعته في ذلك دول الأوبك. صحيح ان المنظمة لم تستطع ان تحافظ على ارتفاع الاسعار باستمرار لكن هبوطها ظل يسير ببطء شديد بفضل إئتلاف الأوبك.

على ان العامل المؤسساتي الأشد أهمية هو دور شركات النفط في (تخفيف الالم) خلال الازمة نفسها. في احدى المناسبات أبان الأزمة قال هنري كيسنجر ان استعمال القوة غير مستبعد اذا ما واجهت الولايات المتحدة محاولة (خنق). فقد انخفضت صادرات النفط بنسبة ١٥٪ وقلص الحظرالعربي للنفط المصدر الى الولايات المتحدة بنسبة ٢٥٪. غير ان شركات النفط جعلت نصب أعينها أن لا يعاني بلد أكثر من بلد. فأعادت توزيع النفط المسوق عالميا. وحين فقدت الولايات المتحدة ٢٥٪ من صادرات النفط العربي اليها عوضتها الشركات بشحن كميات من النفط الفنزويلي والآندونيسي. لقد عملت الشركات على تخفيف الألم بحيث لم تفقد الدول الغنية سوى ٧ – ٩٪ من نفطها المستورد، أي أقل بكثير من نقطة الخنق.

لماذا فعلت الشركات هذا؟ لم يكن ذلك بدافع الاحسان. فالشركات الكبرى متعددة الجنسيات غايتها تحقيق أرباح كبيرة على المدى البعيد. ولهذا تريد استقرارا وأسواقا مفتوحة. وتخشى الشركات متعددة الجنسيات الحالات التي قد تتعرض فيها الى التأميم في بلد. مثال على ذلك ان رئيس الوزراء البريطاني (أدوارد هيث) طالب رئيس شركة النفط البريطانية BP بأن تبيع الشركة لبريطانيا وحدها لا الى بلدان آخرى. فرد عليه رئيس الشركة قائلا انه اذا عمل بموجب الأمر فان تلك البلدان ستؤمم شركة النفط البريطانية، الأمر الذي يعود على الشركة بالخراب. فتراجع رئيس الوزراء عن قراره. ان شركات النفط تحاول ان تحقق استقرار السوق لا أن تؤذي أي بلد بقسوة وذلك لأنها في الأساس شركات تعتمد قاعدة الربح الكبير على المدى الطويل. وهي بتقليلها تهديد الاختناق قد قللت من احتمالات استعمال القوة.

فالنفط باختصار، يصور مسألة تقع بين الآنماط المثالية في الواقعية والتوافق المعقد. وتساعدنا التغيرات في الابعاد الثلاثة (توازن القوى – بنية مسألة القوة – المؤسسات داخل منطقة النفط) على تفسير هذا الاختلاف الكبير بين النظام النفطي عام ١٩٦٠ والنظام النفطي بعد عام ١٩٧٣.

النفط كمصدر قوة:

كم كان سلاح النفط من القوة عام ١٩٧٣؟ استطاع العرب بتقليصهم انتاج النفط وحظر تصديره الى الدول الصديقة لاسرائيل، فرض قضيتهم على مركز الصدارة بالنسبة للسياسة الامريكية. كما استطاعوا خلخلة التحالفات بين اليابان وأوروبا والولايات المتحدة الى حد ما. فاتخذت فرنسا واليابان مواقف مستقلة لتحمي تجهيزاتها النفطية. وشجع سلاح النفط الولايات المتحدة على القيام بدور مصالحة اكبر بترتيب التسوية للخلاف العربي – الاسرائيلي وذلك في اعقاب (حرب يوم الغفران). لكن سلاح النفط لم يغير، من الناحية الآخرى، سياسة أمريكا الأساسية في الشرق الأوسط. فلم يتحول الأمريكان فجأة من تحالفهم مع اسرائيل الى دعم القضية العربية. صحيح أن النفط كان مصدر قوة له أثره الا انه لم يكن من القوة بحيث يجعل امريكا تغير سياستها الى العكس.

لماذا لم يكن سلاح النفط أشد تأثيرا؟ جانب من الاجابة يكمن في تبادلية التوافق. فالسعودية التي اصبحت البلد الأول في الاسواق النفطية كانت لها استثمارات ضخمة في الولايات المتحدة. فلو آذت السعودية الإقتصاد الامريكي كثيرا تعرضت مصالحها الإقتصادية الى الاذى هي الآخرى. أضف الى ذلك ان السعودية كانت معتمدة على أمريكا في المجال الأمني. ثم ان الولايات المتحدة هي البلد الوحيد القادر على ضمان توازن قوى مستقر في منطقة الخليج على المدى الطويل. وقد ادركت السعودية هذه الحقيقة لذلك عنيت بأن لا تبالغ في استعمال سلاح النفط.

ماذا كان دور استعمال القوة (قوة السلاح) كمصدر للقوة في أزمة النفط عام ١٩٧٠؟ لم يكن هناك استعمال صريح للسلاح. فلم يكن ثمة تدخل عسكري لأن حالة الخنق لم تحصل، وفوق هذا كانت السعودية مستفيدة من ضمانة الأمن طويل المدى المقدمة من الولايات المتحدة. وهكذا لعبت القوة دورا من وراء الستار فقد كانت هناك صلة غير مباشرة بين التوافق الأمني والتوافق النفطي. كان استعمال القوة علنا سيكلف نفقات باهظة لكنه لعب دورا كمصدر قوة من وراء الستار.

المثلون غير المحليين:

احدى سمات الصراع الإقتصادي تتمثل في الـدور الـذي يقـوم بـه المثلـون غـير المحليـين – ممثلون لا يمثلون دولا ويعملون عبر الحدود الدولية. ان السياسة الدولية التقليدية ينظر اليها مـن خلال الدولة. ونحن نستعمل تعابير مختزلة مثل (ألمانيا ارادت الألزاس) أو (فرنسا تخـاف مـن بريطانيا) وهذا الاختزال تبسيط مفيد، وخاصة في الفترة الكلاسيكية مـن السياسـة الدوليـة. كـان الملك يتكلم بأسم الدولة في القـرن الثـامن عشـر. فـأذا أراد فريدريـك الاكـبر شـيئا لبروسـيا تكلـم باعتباره هو بروسيا. وفي القرن التاسع عشر صارت طبقة النخبـة تسـيطر علـى قـرارات السياسـة الخارجية ولكن حتى عشية الحرب العالمية الاولى ظلت الدبلوماسية الأوروبية بعيدة بعض الشيء عن تدخل الوزارة. اضف الى ذلك أن جداول الأعمال في الفترة الكلاسيكية مـن السياسـة الدوليـة كانت محدودة الىحد كبير، تتصدرها قضايا الأمن العسكري وتتولى معالجتها وزارة الخارجية.

لقد لعب المثلون غير المحليين دورا نوعيا على مدى قرون، لكن النقلة الكمية الـتي شـهدها النصف الثاني من القرن العشرين تؤشر تغيرا مهما في النظام الـدولي. ففـي عـالم التوافـق الواسـع نجد جداول أعمال أوسع من ذي قبل والكل يريد الاشتراك في التمثيل كما يبدو. ففـي الولايـات المتحدة مثلا نجد ان كل وكالة محلية لهـا شـيء مـن دور دولي. فـوزارة الزراعـة مهتمـة بمسـألة الغذاء الدولي ووكالة حماية البيئة مهتمة بموضوع الأمطار الحامضية وازدياد حرارة الأرض وحرس السواحل مهتم بأمر القاء النفايات النوويـة في المحيـط ووزارة التجـارة مهتمـة بالتجـارة الدوليـة ووزارة الخزانة مهتمة بأسعارالتحويل. فوزارة الخارجية لا تسـيطر علـى هـذه المسـائل. ان لكـل مكتـب في الحكومـة الامريكيـة وزارة خارجيتـه الصغـيرة. والحـق أننـا اذا نظرنـا الى التمثيـل الدبلوماسي الامريكي في الخارج لوجدنا ان عددا قليلا من الامريكيين العاملين في أغلب السفارات يرتبط بوازة الخارجية.

في التوافق المعقد تتفاعل المجتمعات في نقاط كثيرة. فثمة حركة مرور دائبة عند كل تقاطع أو لكل شرطي في التقاطع الواحـد. هـذه التفـاعلات عـبر حـدود الـدول والولايـات خـارج السـيطرة المركزية لأجهزة السياسة الخارجية هي ما يطلـق عليـها العلاقـات غـير المحليـة. وتشـمل، ولا

تقتصر على الهجرة وانتقال رأس المال بسرعة من بلد الى آخر ويجري ذلك يوميا في البورصات العالمية وتهريب الاسلحة والمخدرات وبعض انواع الارهاب. تستطيع الحكومات ان تحاول السيطرة على هذه النشاطات، وهذا أمر ضروري في حالات الارهاب والتهريب، لكن السيطرة غالبا ما تكون باهظة الثمن. فالإتحاد السوفيتي مثلا سيطر بقوة على العلاقات عبر الحدود وعانى إقتصادها من ذلك بشدة. فقد انغلقت (ميانمار MYANMAR) على نفسها أمام اسواق العالم ورأت إقتصادها يتدهور نتيجة لذلك.

ان لغة الاختزال، التي كانت مفيدة في الفترة الكلاسيكية، صارت تضللنا في ظروف الدرجات العالية من التوافق ووجود هذا الكم الكبير من الممثلين غير المحليين. فنحن نقول أشياء من قبيل الاختزال (اليابان وافقت على استيرادات أكبر) أو (أمريكا عارضت المطالبات الزائدة بملكية الجرف القاري) لكننا اذا تأملنا الأمر بامعان وجدنا ان الشركات اليابانية تحركت عبر الحدود لتصدير المزيد من السلع أو أن المواطنين الامريكان بذلوا جهودا كبيرة في الاروقة الدولية لطرح تعريف أوسع للجرف القاري.

إشتباك المصالح هذا أمر دائم التواجد في السياسة الدولية وهو أوسع نطاقا في المسائل الإقتصادية والاجتماعية منه في مسائل الأمن العسكري التقليدية. فالمسائل الأمنية غالبا ما تكون قلقا جماعيا. ان بقاء شعب بأسره حيا خير جماعي بلا شك انما المسائل الاجتماعية والإقتصادية يجتمع عليها الناس بهذه الدرجة فاختلاف المصالح فيها أوسع بكثير. لذلك نجد طريقتنا الاختزالية التقليدية غير كافية لوصف العملية السياسية في ضوء بروز التوافق الإقتصادي وبروز المسائل الإقتصادية في جدول أعمال السياسة الدولية.

لننظر ثانية الى قضية النفط فالدول المستهلكة ارادت اسعارا واطئة والدول المنتجة اسعارا عالية في عام ١٩٧٣ لكن السياسة اعقد من ذلك بكثير فمصلحة المنتجين داخل الدول المستهلكة ارادت اسعارا عالية فلم يكن منتجو نفط تكساس الصغار مستائين اطلاقا من رفع الأوبك اسعار النفط. كانت مصلحتهم مثل مصلحة العرب لا مثل مصلحة المستهلك المتجمد من البرد في مقاطعة نيوانكلاند NEWENGLAND كذلك رحب منتجو الطاقة النووية بارتفاع اسعار النفط لأنه

يفتح الباب أمام الطاقة النووية لأن تصبح طاقة منافسة. وصناعة استخراج الفحم الأوروبية المتدهورة وعمال المناجم العاطلون عن العمل هم الآخر ون فرحوا لارتفاع اسعار النفط. ولم يكن دعاة حماية البيئة أقل ترحيبا بارتفاع الأسعار لاعتقادهم بأن ذلك كفيل بتقليص الاستهلاك والتلوث البيئي. وهكذا نجد داخل البلدان المستهلكة مصالح مختلفة كثيرا في الموقف من ارتفاع أسعار النفط. وفي حالة التوافق تبدو السياسة مختلفة حين نزيح عنها نقاب المصلحة الوطنية والأمن الوطني.

أحد اسباب عدم لجوء الدول المستهلكة الى اجراءات أشد تطرفا كاستعمال القوة هو أن التوافق الحساس، الذي أدى الى ارتفاع أسعار الطاقة كثيرا، اعتبره كبار الساسة في البلدان المستهلكة أمرا حسنا. كان هناك إئتلاف متجاوز للحدود القومية يرحب بارتفاع أسعار النفط.

ان وجود تضارب مصالح داخل البلد الواحد ليس بالشيء الجديد طبعا. ففي أمريكا القرن التاسع عشر اتسمت السياسة بالخلافات على الضرائب والمكوس بين مزارعي الجنوب وصناعيي الشمال. فليس جديدا إذن أن نرى الاختلافات داخل البلد الواحد. ان السياسات الداخلية مهمة دائما بالنسبة للسياسة الخارجية، لكن اتساع نسبة المشاركة في السياسات الداخلية يزيد في هذه الأهمية. وفوق هذا ان بعض المصالح المحلية يطور القدرة على التواصل والتفاعل مباشرة مع مصالح آخرى في بلدان أخرى، يطور نوعا مختلفا من السياسة العالمية. فاذا أراد الناس في المجتمع (١) الضغط على الحكومة (٢) يطلبون من الحكومة (١) التكلم مع الحكومة (٢). ولكن في العلاقات التي تتخطى الحدود القومية يضغط الناس في المجتمع (١) على الحكومة (٢) مباشرة، أو يضغطون على الناس في المجتمع (٢) مباشرة. أما الخطوط المؤشرة في الجانب الأيمن من الرسم البياني فترمز الى الممثلين الافراد الذين يتخطون الحدود الوطنية. وحين نتحدث عن سياسة التوافق يجب ان لا نفترض أن كل شيء يقع ضمن اطار النموذج التقليدي للعلاقات بين حكومة وأخرى. فاحدى السمات المميزة للتوافق المعقد هي أهمية الممثلين الآخرين بالاضافة الى الدول.

ان الاختزال التقليدي ليس خطأ بل يبقى أفضل تقدير أولي حتى بالنسبة لسياسة التوافق. الدول هي كبار الممثلين عادة، لكن اذا حصرت اهتمامك بالدول وحدها فقد تضل طريقك الى معرفة سياسة التوافق. أقول باختصار ستظل الدول أهم الممثلين في السياسة الدولية.

الفصل الثامن

هل هو نظام عالمي جديد؟

نماذج بديلة للمستقبل: الدولة الوطنية ومستقبل الصراع الدولي

في جو احتفالي مهيب تعهد رؤساء العالم ورؤوساء حكوماته وملوكه بالسعي لحل مشاكل البشرية وارسال كل طفل الى المدرسة وانتشال الملايين من العوز بحلول العام ٢٠١٥. وقد استغرق اعلان الالفية (الثالثة) أسابيع من التفاوض بين الدول والأمم المتحدة، ليصدر بصيغة توافقية مصحوبة بالتفاؤل.

وقد نص اعلان الجمعية العامة للامم المتحدة على "اننا نقر جميعا، اضافة الى مسؤولياتنا المنفصلة تجاه مجتمعاتنا المنفردة، مسؤوليات جماعية حيال دعم مباديء الكرامة والمساواة والعدالة البشرية على الصعيد العالمي....".

القمة العالمية التي اختتمت أعمالها في نهاية الاسبوع الاول من شهر (ايلول/سبتمبر٢٠٠٠) والتي شارك فيها أكثر من ١٥٠ زعيما، وعدت باحداث تغييرات حاسمة ووضعت اهدافا لخفض نسبة من يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا الى النصف وكذلك عدد الاشخاص الذين يفتقرون الى مياه شرب صالحة ووضع حد لانتشار الايدز والملاريا والامراض الفتاكة.

وقد تضمن اعلان الجمعية العامة الميادين التالية:

١- القيم والمباديء، حيث تم التأكيد على المسؤولية الجماعية للتمسك بمباديء الكرامة الآنسانية والمساواة والآنصاف والالتزام بمباديء واهداف ميثاق الأمم المتحدة.

٢- حفظ السلام والأمن الدوليين والسعي لنزع السلاح وتجنيب الشعوب ويلات الحروب الداخلية والخارجية وتعزيز احترام سيادة القانون وطنيا ودوليا.

٣- التنمية والقضاء على الفقر.

٤– حماية البيئة وتخليص كوكبنا من النشاطات الضارة ومكافحة التصحر واسباب الجفاف.

٥– حماية حقوق الآنسان والديمقراطية ومكافحة العنف ضد المرأة والاهتمام بثقافة التسامح وتوسيع دائرة المشاركة وضمان حرية التعبير ووسائل الإعلام.

٦– حماية الضعفاء وبخاصة الاطفال والمدنيين الذين يعانون من اثار الكوارث الطبيعية والابادة الجماعية والنزاعات المسلحة والطوارىء.

٧– تلبية الحاجات الاساسية لافريقيا وتعزيز ودعم البنى السياسية والمؤسساتية للديمقراطيات الناشيءة. وتعزيز التنمية للقضاء على الفقر.

٧– تقوية الأمم المتحدة من خلال اصلاح اجهزتها المختلفة وتعزيز دور محكمة العدل الدولية واستخدام الموارد على نحو افضل وتعزيز التعاون بينها وبين البرلمانات الوطنية باعتبار الأمم المتحدة البيت المشترك للاسرة الآنسانية الذي لا يمكن الاستغناء عنه.

ان طموح وآمال الأمم المتحدة لا يمكن ان توضع موضع التنفيذ الفعال دون تعاون دولي وعمل مشترك وجماعي، وذلك يتطلب ان تبذل القوى العظمى وبخاصة الولايات المتحدة جهدا استثنائيا ينسجم مع سيادتها ودورها في العلاقات الدولية باعتبارها الزعيمة الاولى في العالم.

ولنا ان نتساءل هل ذلك هو البديل عما سمي بالنظام العالمي الجديد؟ وهل ينسجم ذلك مع فكرة ذبول الدولة الوطنية في ظل العولمة؟ وكيف سيجد الصراع الدولي الجديد طريقه؟

هل هناك علاقة بين الفاعلية والاقليمية والبيئوية وفكرة الفيدرالية العالمية والدولة الوطنية والتعدد والتنوع الوطني وبخاصة منذ عقد التسعينات في أوآخر القرن العشرين والالفية الجديدة التي ارادت الأمم المتحدة تدشينها!؟

هل في ذلك عودة الى مفهوم نهاية التاريخ ام انه تجاوز جديد للفكرة الوطنية واطروحات السيادة التقليدية؟ واخيرا نتساءل هل ثمة نظام دولي جديد؟ فما هي مفاهيمه المختلفة؟ وسنحاول في هذا العرض اعطاء صورة جديدة من دور القوة في المستقبل وتجليات ذلك بالارتباط مع التطور الإقتصادي الدولي!؟

هل هو نظام عالمي جديد؟

عرفنا السياسة الدولية بأنها "السياسة في غياب سيد عام". وينتج عن هذا أن السياسة الدولية هي مضمار خدمة النفس حيث تواجه الدول المعضلات الأمنية وحيث تقوم القوة بدور كبير. رغم وجود وسائل مختلفة مثل ميزان القوى والقانون الدولي والمنظمة الدولية، لكنها لم تحل دون قيام الحروب. فمنطق الصراع الدولي، كما وصفه ثوسايديدس[1] ما زال معمولا به في بعض بقاع العالم المعاصر.

بانتهاء الحرب الباردة كثر الحديث عن امكانيات قيام نظام عالمي جديد. لكن الفكرة كانت مبهمة الى حد كبير يومذاك، كما سنرى لاحقا. كان هناك نظام عالمي جديد من حيث انهيار نظام القطبين الذي أنشيء بعد الحرب العالمية الثانية. ذلك النظام كان ضمن نظام "الدولة الفوضوية" ولم يكن نظاما عادلا بالضرورة. واعتقد البعض بأن النظام العالمي الجديد يعني الهروب من مشاكل نظام الدولة الفوضوية. هل يمكن قيام عالم كهذا؟ لقد كتب المؤرخ البريطاني آرنولد توينبي Arnold Toynbe في بداية الحرب الباردة يقول "ان الدولة الوطنية وفلق (انفلاق) الذرة لا يمكن ان يتعايشا على الكوكب نفسه" وفي رأي توينبي أنه في عالم الدول ذات السيادة حيث الحرب هي ذروة أشكال الدفاع والقنابل النووية ذروة السلاح لابد لشيء ما أن يزول.

لم تكن الدولة الاقليمية موجودة دائما في الماضي، اذن فلا حاجة لوجودها في المستقبل. لقد وجدت الوحدات المتناثرة وانظمة الدولة منذ أيام ثوسايديدس، لكن الدولة الاقليمية الكبيرة، باعتبارها الأساس الأول للسياسة الدولية لم تتطور الا بعد عصر النهضة. فحرب الثلاثين سنة في القرن السابع عشر كانت تحمل بعضا من سمات الحرب الاقطاعية فهي بذلك آخر حرب

---

[1] ثوسايديس (٤٧٠ –٤٠٠ ق. م.) مؤرخ يوناني يعتبر من أشهر المؤرخين في التاريخ ، قاد الحرب ضد البيلوبونيزيين عام ٤٢٤ ق. م. ولكنه فشل في تحقيق أهدافه في الحرب وبعدها تم أسره ونفيه من قبل خصومه. وفي منفاه الاجباري قام بكتابة تاريخ الحرب البيلوبونيزية والذي يعتبر من أهم المصادر في تاريخ العلاقات الدولية.

اقطاعية وأول حروب الدولة الاقليمية. لقد كانت الدولة الاقليمية الكبيرة، كما نعرفها الآن، المؤسسة المهيمنة في السياسة العالمية الحديثة لمدة ثلاثة أو أربعة قرون. وقد تنبأ عدد من المفكرين المستقبليين بانحطاط الدولة الاقليمية فنظامهم العالمي الجديد يحمل في ثناياه البنى التي تتغلب على المعضلة الفوضوية. لقد جرت منذ الحرب العالمية الثانية أربع محاولات كبيرة لتطوير بدائل تتخطى الدولة الوطنية باعتبارها نموذج السياسة العالمية:

الفيدرالية العالمية World Federalism

الفيدرالية هي واحدة من أقدم الأفكار التقليدية الأوروبية وتقدم حلا لمشكلة الفوضوية عن طريق: موافقة الدول على التخلي عن تسلحها الوطني والقبول بقدر من سيطرة حكومة مركزية. وغالبا ما يجري دعاة الفيدرالية مقارنات مع الطريقة التي اتحدت بها المستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة في القرن الثامن عشر.

ويعتقد البعض بأن التاريخ سجل تطورا نحو وحدات أكبر، لكن الفيدرالية لم تثبت كونها تصميماً بالغ النجاح في القرن العشرين.

السلام ليس الشيء الوحيد الذي يقدره الناس. فالسلام الأبدي لا يتوفر إالا في القبر كما يقول عمانوئيل كانت. الناس يريدون عدالة وخيرا اجتماعيا واستقلالا ذاتيا ولايثقون بحماية العالمية لهم. يضاف الى ذلك أن قلة من الناس مقتنعون بجدوى العلاج الفيدرالي وقدرته على معالجة مشكلة الحرب. فالتخلص من الدول المستقلة ليس نهاية الحرب بالضرورة حتى لو كان نظام الدول الفوضوي مسؤولا جزئيا عن قيام الحروب. ان غالبية الحروب التي اندلعت في السنين الأخيرة كانت (داخلية) بالنسبة للدول.

الفاعلية Functionalism

جرى تطوير فكرة الفاعلية بسبب ما في الفيدرالية من نواقص. وقد اجتهدت الفاعلية ، التي حققت شعبية في الأربعينات، بأن التعاون الإقتصادي والاجتماعي كفيل بخلق المجتمعات التي تتخطى الحدود الوطنية وتلغي الحروب بذلك. عندها تصبح مسألة السيادة خارجة عن الصدد. ومع ان قوقعة الدولة الشكلية ستبقى قائمة بل ستفرغ من محتوياتها العدوانية. كأن الفاعلية

شجعت في نهاية الحرب العالمية الثانية على ظهور بعض وكالات الأمم المتحدة المتخصصة مثل منظمة الغذاء والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما. ان (الفاعلية) موجودة الآن الى حد ما في عالم مكتظ بالمصالح عبر الحدود الوطنية والمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات وما الى ذلك. لكن (الفاعلية) لم تثبت انها تصميم واف "للنظام" العالمي، وأغلب الدول تتردد في الاستجابة الشديدة للتوافق مخافة ان تقع تحت هيمنة بعضها البعض.

الاقليمية Regionalism

اصبح الآندماج الاقليمي رائجا في الخمسينات والستينات. فقد اعتقد جان مونيه JeanMonne رئيس هيئة التخطيط الفرنسية بأن المعالجة الفاعلة على المستوى الاقليمي يمكن ان تربط بين فرنسا وألمانيا وتحول دون عودة الصراعات التي أدت الى حربين عالميتين. وفي عام ١٩٥٠ بدأت أوروبا العمل بمشروع شومان Schumann Plan بدمج صناعتي الفحم والفولاذ الأوروبيتين. وبعد عام ١٩٥٧ أنشأت معاهدة روما السوق الأوروبية المشتركة فكانت خطوة الى الأمام في تقليص الحواجز التجارية وحققت الآنسجام بين مجموعة من السياسات الزراعية والإقتصادية الذي توج أخيرا بقيام الإتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٢. وقد رأينا كيف حاولت مناطق آخرى تقليد الاقليمية الأوروبية. ومن أبرز المحاولات قيام منظمة النفتا NAFTA في نصف الكرة الغربي.

ومع ذلك وضع الجنرال ديغول في عام ١٩٦٥، ومن بعده مرغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا في الثمانينات، حدودا لمدى تطور الآندماج الاقليمي. وفي اواسط التسعينات ساد بلدان الإتحاد الأوروبي تذبذب شديد في الموقف من نسبة التخلي عن السيادة لحساب حكومة اقليمية، لكن أوروبا تغيرت رغم تباطؤ الحركة صوب الإتحاد الفدرالي. قد لا يكون جميع الأوروبين في نفس القارب، كما يقال، لكن القوارب التي تدفعها امواج مختلفة باتجاهات مختلفة شدت الآن الى بعضها البعض.

البيئوية Ecologism

حملت البيئوية في التسعينات نوعا جديدا من الأمل بقيام نمط مختلف من النظام العالمي. فذهب ريتشارد فوك Falk Richard في كتابه (هذا الكوكب المهدد) الى القول بأن شيئين يمكن أن يشكلا الأساس لنظام عالمي جديد: ازدياد أهمية المثلين غير الأقليميين للحدود الوطنية وازدياد التوافق تحت ضغط الشحة. واعتبر فوك ان هناك تطورا، تدريجيا من الريف، قيما شعبية تتجاوز الدولة الوطنية. فمعاداة الاستعمار ومعاداة العنصرية وازدياد المساواة والتوازن البيئي لابد أن تؤدي لا الى تقوية موقف الأكثرية في الأمم المتحدة فحسب بل الى خلق أنظمة جديدة للتعامل مع المصادر الطبيعية المتناقصة في عالم اليوم. النتيجة النهاية ستكون ضوابط للسلام والعدالة والتوازن البيئي ومقومات شكل جديد من النظام العالمي.

ومع ذلك فقد بالغ فوك في الحديث عن تقلص المصادر وقلل من قدرة التكنولوجيا الجديدة على تعويض النقص. واكثر من هذا ان الحركات الريفية الشعبية – الامريكية – لا تستجيب بسهولة لفكرة التعاون عبر الحدود. فالنزعة المحلية التي تعطي هذه الحركات القوة لا تميل الى التنسيق الدولي.

ان الدولة الوطنية لم تصبح بالية بعد، بعكس ما تنبأت به هذه النماذج الأربعة. المؤمنون بتدهور هذه الدولة يعتمدون محاججة ساذجة. فيقولون ان الدولة الوطنية لم تعد منيعة إذ تستطيع الصواريخ اختراق حدودها والتوغل في الداخل بوقت قصير. فكما استطاع البارود والجنود المشاة اقتحام قلاع القرون الوسطى وتدميرها، كذلك جعلت الصواريخ النووية الدولة الوطنية عتيقة الطراز. لكن الناس يرددون ثلاثة أشياء من مؤسساتهم السياسية: الأمن المادي – الفعلي – والرفاه الإقتصادي والهوية الاجتماعية – الوطنية. وقد قدمت الدولة الوطنية التي لا تحكمها انظمة ديكتاتوية وتوتاليتارية من هذه المتطلبات مالم تقدمه أية مؤسسة آخرى. فالشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية تفتقر الى القوة اللازمة لتوفير الأمن والشرعية اللازمة لخلق بؤرة ونقطة ارتكاز للهوية الوطنية. وهكذا تظل الدولة الاقليمية ومشاكلها قضية مركزية في السياسة الدولية برغم التقليد العريق من محاولات ايجاد البدائل.

القومية وتخطي الحدود القومية:

ستكون القومية والتعدد القومي القوتين المتنافستين في العالم. ان العالم يشهد تحولات ثورية في التكنولوجيا، وبصورة خاصة في الاتصالات والنقل، العالم يصغر بشكل من الاشكال. فالمؤسسات الدولية الكبيرة، كالشركات متعددة الجنسيات تنظم الآنتاج الإقتصادي على أساس عالمي وتتبع استراتيجيات عالمية. ولكن في الوقت نفسه يسجل أناس كثيرون ردود فعل قومية ازاء التحولات السريعة.

الاتصالات تغير وجه العالم والدبلوماسية تأخذ مجراها في وقت حقيقي وأخبارانتهاكات حقوق الآنسان ومعاناة الجماهير في اصقاع العالم البعيدة تصلنا في بيوتنا عبر شاشات التلفزيون واصبح الرأي العام يلعب دورا بارزا في صياغة القرارات الوطنية والدولية. وحتى قبل ولادة شبكة الاخبار الدولية قال المفكر الكندي (مارشال ماك لوهان) Marshall McLuham ان الاتصالات الحديثة جعلت العالم قرية صغيرة. لكن تشبيه العالم بقرية فيه تضليل لأن الهوية السياسية العالمية ما زالت ضعيفة فالنزعة الوطنية تبدو آخذة بالقوة لا بالضعف في أغلب مناطق العالم. فبدلا من أن نرى العالم (قرية) نرى (قرى) في كل مكان من العالم أشد وعيا بوجود بعضها البعض.

نهاية التاريخ:

ذهب بعض المحللين الى القول ان الآنشقاقات الآيديولوجية الكبيرة، كالفاشية والشيوعية، هي المسؤولة عن ارباك حياة الاعتدال التقليدية. وجاء التصنيع لينتزع الناس من قراهم أو مجتمعاتهم الصغيرة ويجعل منهم قوى مهيئة للتعبئة من قبل الحركات الآيديولوجية الكبيرة. لكن الرأسمالية الليبرالية اثبتت مع الايام انها أشد نجاحا في انتاج قدر أعلى من الرفاه ومشاركة المواطنين. ان انتهاء الحرب الباردة يوحي بسيادة الرأسمالية الليبرالية، ولم يعد هناك منافس واحد للرأسمالية الليبرالية يتسم بقوة آيديولوجية بارزة. ان التاريخ قد انتهى، على ما يبدو، في

نظر المفكرين، من امثال فرنسيس فوكوياما[1]، الذين يعتقدون بأن الأحداث تحرك التاريخ. لكن ما بعد انتهاء الحرب الباردة لا ينظر اليه على انه (نهاية التاريخ) بل (عودة) التاريخ بالأحرى. وتعني عودة التاريخ ظروفا اكثر طبيعية من ذي قبل، حيث لا يستطيع انشقاق أو انقسام آيديولوجي بمفرده ان يحدث صراعات في السياسة الدولية. ان للرأسمالية الحرة – الليبرالية – منافسين كثيرين وان كانوا أشتاتا، فالصين تسمح للرأسمالية بالعيش في أقاليمها الجنوبية الغربية، وخاصة في كواندونغ وهونك كونك، لكن سياسة الصين وآيديولوجيتها ليست ليبرالية ولا رأسمالية تماما. وفي مناطق آخرى من العالم تشكل الاصولية الدينية تحديا لقواعد الرأسمالية الليبرالية وممارساتها، نحن نجمع كل الاصوليين الاسلاميين على صعيد واحد أحيانا ولكن هناك حركات اصولية اسلامية كثيرة واختلافات كبيرة بين الطروحات الجزائرية والسعودية مثلا ولا يجمعهم سوى جامع واحد هو رد الفعل ومقاومة الرأسمالية الليبرالية العلمانية.

ان الرد والمنافس الاكبر للرأسمالية الليبرالية بعد الحرب الباردة هي الوطنية العرقية. لقد رأينا من قبل ان النزعة الوطنية تميل الى الاشتداد. ويمثل ميل الناس ذوي الملامح العرقية المتشابهة الى تأكيد هويتهم المشتركة ولكن الشكل الذي تأخذه النزعة الوطنية شيء آخر. فقد رأينا من قبل ان أشياء كثيرة تحشر معا تحت عنوان الوطنية. ومن المفيد هنا ان ننظر الى الاختلافات بين أوروبا الشرقية والغربية. فقد جمدت الصراعات الوطنية والعرقية لمدة نصف قرن تحت الحكم الشيوعي في الشرق. وجاءت نهاية الحرب الباردة وزوال الهيمنة السوفيتيية ليخرجا بالعديد من هذه التوترات من حالة الآنجماد ومثال على ذلك ان الكراهية القديمة بين الصرب والكروات في يوغسلافيا عادت الى الواجهة ثانية بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الحكومة الشيوعية في البلاد. وتدفقت مجموعات عرقية كثيرة عبر الحدود على امتداد أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي سابقا لتزيد من زخم الصراعات العرقية والآنبعاث الوطني.

---

(١) انظر: فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣) ترجمة حسين احمد أمين.

وهذا نقيض الحال في أوروبا الغربية حيث التأمت البلدان التي كانت ذات نزعة قومية متعصبة وموقف عدائي في مجتمع أوروبي واحد كبير، حتى بريطانيا المترددة استجلبت لخطوط الإتحاد الأوروبي العريضة. ففي أوروبا الغربية أخذت الدول تتجاوز عداواتها واحقادها القديمة وتتحد فيما بدأت دول أوروبا الشرقية تكتشف وتستعيد عداواتها القديمة فكيف يمكن تفسير ذلك؟

لعل جزءا من التفسير يكمن في النمو الإقتصادي. فعندما تتحسن أحوال الناس تقل الضغائن والاحقاد. وربما نجد جانبا آخر من التفسير في الديمقراطية. فحين تتاح للناس امكانية التصرف بحرية تصبح الغلبة للعقل لا للعواطف. وقد أمكن طرد بعض الاحقاد القديمة بواسطة الممارسات الديمقراطية – لاحظ التداول والحوار الذي حصل في ألمانيا الغربية في اعقاب الحرب العالمية الثانية وأدى الى تغيير المناهج الدراسية وتأسيس فهم جديد لتاريخ ألمانيا. كما يتجلى جانب من الاجابة في وجود المؤسسات الاقليمية التي جرت البلدان الأوروبية الى الاجتماع في اطار أوسع لا مجال فيه للآراء الوطنية المتطرفة.

ولكن حتى في أوروبا الغربية لم تمت الروح الوطنية أو يعف عليها الزمن. فكثير من الأوروبيين لا يريدون لهويتهم الوطنية ان تذوب تماما في هوية أوروبية، فما زالت هناك ترسبات خوف لدى الفرنسيين والألمان، وأحد أسباب تأييد الفرنسيين للاندماج الأوروبي هو الرغبة بشد ألمانيا اليه. يضاف الى ذلك ان العديد من الأوروبيين الغربيين لا يريدون المهاجرين وهم يخشون الهجرة من شمالي أفريقيا و أوروبا الشرقية. فالجيوش الغازية من الجنوب والشرق تتكون من الفقراء الذين يدخلون كأفراد. وتستعين الاحزاب اليمينية في أوروبا الغربية بمسألة الخوف من الأجانب (Xenophobia) وتطلق اشارات التحذير بأن مشاكل النعرات الوطنية لم تنته في أوروبا الغربية كليا. فمسألة السيادة الوطنية ما زالت تحمي القلة الغنية من الكثرة الفقيرة في العالم. ومع ذلك فالفارق كبير بين غرب أوروبا وشرقها.

تجاوز الحدود القومية TRANSNATIONALISM

ماذا على الوجه الآخر للعملة؟ لقد أتاحت الاتصالات التي تتجاوز الحدود القومية الفرصة لمعرفة المزيد عما يجري في مناطق العالم الآخرى وامكانية اكبر لتنظيم الاعمال على أساس عالمي. وأقوى اشكال هذا التنظيم هي الشركات متعددة الجنسيات، فالشركة المتجاوزة للحدود القومية تنتج طرازا من الإقتصاد العالمي عن طريق نشر الاستثمارات في العالم وتحقيق الارباح في اجزاء مختلفة من السوق العالمية، وتتنافس الدول لاجتذاب الاستثمارات الدولية. وان جانبا كبيرا من التجارة الدولية يمر من خلال الشركات متعددة الجنسيات. فشركة هوندا HONDA تصنع في امريكا من السيارات اكثر مما تصنعه في اليابان ومن ثم تشحنها الى اليابان. وقد ضغطت الحكومة الامريكية على الإتحاد الأوروبي لقبول سيارات هوندا المصنوعة في امريكا، وبعبارة آخرى فان الولايات المتحدة عرفت تصدير السيارات اليابانية المصنوعة في امريكا بأنه مصلحة وطنية امريكية. وكذا الحال مع شركة IBM فهي اكبر منتج للحاسبات الالكترونية الكبيرة في اليابان. فشركة IBM تجري ابحاثها ودراساتها في اليابان وتستخدم عمالة يابانية هذا ما جعل استاذ الإقتصاد السياسي روبرت رايش Reich Robet يسأل: "من نحن؟". هل يشدد الامريكيون على هوية ادارة شركة أم على المكان الذي تجري فيه أبحاثها وتنتج فيه؟ يرى (رايش) أن مصلحة الناس الذين يعيشون ضمن حدود الولايات المتحدة أكثر أهمية من شركة امريكية تعمل في اليابان. ويرد نقاده بأنه ينظر الى المستقبل بأبعد مما مطلوب الآن. ان اغلب الشركات متعددة الجنسيات فيها جنسية وطنية غالبة وثلاثة ارباع الانتاج الامريكي تقوم به شركات اداراتها في الولايات المتحدة. ومع ذلك فتلك طريقة للتفكير بالمستقبل تستحق الاهتمام. ان الاستثمارات التي تتجاوز الحدود القومية تسهم في تشويش الهويات وفي تشويش السؤال: "من نحن؟". فاذا أضيفت اليها مسألة التوافق البيئي فمن المحتمل ان تؤثر في وجهات النظر الخاصة بشأن المشاكل الأرضية.

يؤكد التحول التكنولوجي والنمو الإقتصادي المشاكل البيئية ويضغطان على المصادر، كالمحيطات والجو والقارة القطبية الجنوبية والتنوع البايولوجي، التي عوملت على أنها

مشاعات أرضية. ففي القرن المنصرم وقعت الحكومات اكثر من ١٧٠ معاهدة بيئية تخص مواضيع ذات دواعي قلق مشتركة، بضمنها مصائد الاسماك، والأمطار الحامضية واستهلاك طبقة الأوزون وحماية الحيوانات المهددة بالآنقراض والقطب الجنوبي وتلوث المحيطات. ثلث تلك المعاهدات وقع منذ انعقاد مؤتمر البيئة الأول للامم المتحدة في ستوكهولم عام ١٩٧٢. وعقد مؤتمر مهم آخر للامم المتحدة حول البيئة في البرازيل عام ١٩٩٤. وانبثقت عن مشاكل البيئة منظمات غير حكومية عديدة تمارس نشاطاتها على نطاق يتجاوز الحدود الوطنية. وتعتبر السياسات الداخلية لاغلب الدول المتقدمة عن قلق شديد متزايد بشأن البيئة.

ولكن ماذا يحدث اذا لم يكن هناك تناسق في ردود فعل البلدان المختلفة؟ فاليابان مثلا ، تتخذ مواقف أشد تعقيدا من الولايات المتحدة. ان الاستثمارات اليابانية المباشرة في أمريكا تعادل أربعة أضعاف الاستثمارات الامريكية المباشرة في اليابان فلو ردت الولايات المتحدة على ذلك باستبعاد اليابان من الأسواق الأمريكية لأوجدت، ببساطة، شركات غير كفوءة لا تستطيع المنافسة على أساس عالمي. ان مشكلة سياسات الحماية هي أن هذه السياسات قد تضر بمصالح واضعها بمقدار ما تضر بمصالح الطرف الآخر. ولذا تفاوض الامريكان واليابانيون، في التسعينات، حول العوائق المحلية بوجه التجارة. ومارست الولايات المتحدة ضغطا على اليابان بشأن مسألة تقع في اطار القضاء الياباني ، فثمة قوانين يابانية تحدد حجم المخازن الكبرى (السوبرماركت) وغيرها من الممارسات التي تحد من دخول الشركات نظام التوزيع، وقد سر هذا عددا من السياسيين والمستهلكين اليابانيين لمجيء هذا الضغط الامريكي لأنه يصب في مصلحة المستهلك الياباني. وبالمقابل ضغطت الحكومة اليابانية على الولايات المتحدة لتغيير عجز ميزانيتها. وبعبارة آخرى، لم يتعامل الأمريكان واليابانيون مع مسائل هامشية، بل مع أمور تتعلق بصلب السيادة القضائية لكل من البلدين.

وقد شعر بعض المراقبين بالقلق ازاء مثل هذه الممارسات قائلين انه كلما زاد أحد الطرفين من ضغطه على المسائل الداخلية الحساسة ازداد استياء الطرف الآخر. فالتوافق هنا يعني مزيدا من الاحتكاك. وبعبارة آخرى كلما ضغطت الولايات المتحدة على اليابان لفتح جزء من سوقها ارتاح بعض اليابانيين لهذا الضغط، بينما اندفع آخر ون الى التصرف بنزعة قومية. ورد الليبراليون بأن

سياسة الحماية لا تقمع تصاعد النزعة الوطنية ولا تضيع المكاسب المتأتية من التوافق ولا الكفاية الناشيئة عن المنافسة.

يمكننا ان نختصر بأن التكنولوجيا خلقت سوقا تستطيع فيه الشركات متعددة الجنسيات ان تستثمر الاموال على نطاق عالمي، لكن قطاعا من السكان يسجل ردود فعل قومية. وان التفاعل أو التجاذب بين الوطنية وتخطي الحدود الوطنية سيكون سمة رئيسة للسياسة العالمية.

الآنتشار Proliferation

مسألة آخرى ترتبط بتجاوز الحدود الوطنية هي انتشار التكنولوجيا. فقد رأينا في مسألة النفط (الذهب الاسود) كيف نقلت الشركات الخبرات الى البلدان الفقيرة بلا روية. كذلك يمكن نشر التكنولوجيا عن طريق التجارة أو التهريب. والحقيقة الأساس هي ان التكنولوجيا تعبر الحدود بمرور الأيام. فماذا يفعل انتشار التكنولوجيا هذا بالأمن؟ هناك عشرون بلدا على الأقل تملك امكانات انتاج أسلحة الدمار الشامل في الوقت الحاضر. ان تكنولوجيا الأسلحة الكيمياوية عمرها مائة سنة تقريبا. وتكنولوجيا الأسلحة النووية والصواريخ ذاتية الدفع عمرها نصف قرن. صحيح ان سياسة الحد من الآنتشار حدت من انتشار الاسلحة النووية الى حد ما، لكن مشكلة الآنتشار تفاقمت حين جاء انهيار الإتحاد السوفيتي ليضعف السيطرة على الدول السائرة في ركابه سابقا وبالتالي على تسلل التكنولوجيا الى الخارج ووصولها الى أيادي أرهابية.

قبل انهيار الإتحاد السوفيتي كانت هناك ثماني دول تملك اسلحة نووية، خمس منها أعلنت امتلاكها السلاح النووي رسميا في معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية لعام ١٩٦٨، وهي: الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا والصين. وكانت هناك ثلاث دول معروفة دوليا بانتاجها السلاح النووي سرا هي اسرائيل والهند وباكستان. والطريف بالأمر ان كانت هناك ثلاثون دولة آخرى تستطيع انتاج السلاح النووي لكنها لم تفعل. بمعنى ان كان هناك ثلاثة أو اربعة اضعاف العدد المعلن من الدول التي تستطيع امتلاك السلاح النووي فعلا. وهذا يناقض تماما مخاوف الرئيس كيندي، لدى توقيع معاهدة الحد من التجارب النووية عام ١٩٦٣، من أن يصل عدد الدول المالكة للاسلحة النووية الى اكثر من ٢٥ دولة في السبعينات.

لماذا لم يحصل مزيد من الآنتشار؟ في عالم فوضوي من دول ذات سيادة تكون الاسلحة النووية الشكل النهائي المعول عليه من الاعتماد على النفس. على أية حال، هناك ثلاثة أجوبة رئيسة لهذا السؤال: أحدها هو الاحلاف التي قامت اثناء الحرب الباردة وتعهدت الدول الكبرى فيها بتأمين سلامة حلفائها. مثال على ذلك ان ألمانيا واليابان لم تصنعا اسلحة نووية لأنهما تتمتعان بضمانات أمنية أمريكية. فلم يجد البلدان ضرورة لانتاج أسلحة نووية خاصة بهما بفضل الوعود الأمريكية بمنع أية دولة من تهديدهما نوويا. كذلك كانت الاحلاف تعني شيئا لبعض الدول الصغيرة. من ذلك ان كوريا الجنوبية وتايوان شرعتا تعملان على انتاج اسلحة نووية حين بدا لهما أن الولايات المتحدة ستنسحب من آسيا في السبعينات غداة الحرب الفيتنامية، لكنهما توقفتا حين احتجت الولايات المتحدة على ذلك ووعدتهما بحماية دائمة. وكذا الحال مع الإتحاد السوفيتي فقد منع حلفاءه الأوروبيين الشرقيين وزبائنه في العالم الثالث من تطوير انتاج مثل هذه الاسلحة. السبب الآخر تعاون الدول الكبرى. ففي المراحل الأولى من العصر النووي كان الموقف من الاسلحة النووية تنافسيا. وحاولت الدول الكبرى استخدام التكنولوجيا النووية لتحرز نقاطا اكثر في المنافسة الآيديولوجية. ففي عام ١٩٥٣ أعلن الرئيس آيزنهاور برنامج (الذرة في خدمة السلام)، وسط ضجة كبيرة، الذي أريد به مساعدة الدول الآخرى على تطوير تكنولوجيا نووية خاصة بها لاغراض سلمية، مؤكدا على ابراز الوجه اللطيف للذرة ليكسب مزيدا من النقاط للولايات المتحدة. وبمثل ذلك قدم الإتحاد السوفيتي المساعدة النووية للصين. ولكن بحلول عام ١٩٦٨ صار بالامكان ان يتعاون الامريكان والسوفيت الى حد الاتفاق على معاهدة حظر الآنتشار. وفي عام ١٩٧٧ أقام الامريكان والسوفييت، وثلاث عشرة دولة آخرى ، مجموعة مجهزي التكنولوجيا النووية، لتضع التوجيهات التي تبين أي نوع من التكنولوجيا النووية يمكن تصديره.

السبب الثالث وجود المعاهدات والمؤسسات. فقد وقعت على معاهدة حظر الآنتشار اكثر من ١٧٠ دولة وافقت فيها على عدم تطوير أو تحويل الاسلحة النووية الى جهات آخرى. ووافقت الدول غير النووية على قيام مفتشين من وكالة الطاقة الذرية الدولية في فيينا بزيارة منشآتها

النووية السلمية للتأكد من عدم اساءة استعمالها ولكن اسرائيل والهند والباكستان وبعض الدول المهمة الآخرى لم توقع على المعاهدة. فيما عمد موقعون آخرون الى الخداع.

بعد انتهاء الحرب الباردة تغيرت بعض الاشياء التي كانت وراء الحد من انتشار الاسلحة النووية، فقد انهارت ضمانات الأحلاف السوفيتية وبرزت اسئلة تتعلق بمدى ديمومة حلف الأطلسي. اثنان من الاسئلة الصريحة التي تتناول عالم ما بعد الحرب الباردة هما: مستقبل الاحلاف والضمانات الأمنية. وماذا ان كانت التكنولوجيا النووية ستتسرب من الإتحاد السوفيتي السابق الى سوق الآنتشار. وقد ذهب كينيث ولتز الى القول ان انتشار الاسلحة النووية عامل استقرار لأنه يجعل الردع ممكنا. فاذا كانت الاسلحة النووية قد حالت دون تحول الحرب الباردة الى حرب حارة فلماذا لايخلق تأثيرها السحري الحذر والنظام في مناطق العالم الآخرى مثل الشرق الأوسط وجنوب آسيا؟ مشكلة وجهة النظر انها تعتمد كليا على نموذج عقلاني من الردع. ولكن اذا كان من المحتمل ان يخرج عن السيطرة خطر نووي حقيقي في فترة ما بعد الحرب الباردة فان النموذج العقلاني الذي يوفر الاساس لتنبؤات يقينية يصبح شيئا خارجا عن الصدد. ان كثيرا من البلدان التي ستصنع اسلحة نووية بعدئذ معروفة بعدم الاستقرار بسبب الآنقلابات والآنقسامات العسكرية.

كانت الاسلحة النووية في الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي مزودة بأجهزة تكنولوجية دقيقة تستدعي توجيهات من سلطات عليا للوصول الى الاسلحة. ولكن كثيرا من الدول التي امتلكت أسلحة نووية في السنين الأخيرة لن يكون لديها مثل تلك الأجهزة الحساسة. ان انتهاء الحرب الباردة وانتشار التكنولوجيا عبر الحدود قد يؤدي الى ازدياد استعمال الاسلحة النووية من قبل بعض الدول حديثة العهد، التي تحاول دخول السباق النووي بدرجة اخطر مما كانت الحال عليه في النصف الاخير من القرن العشرين. وان أحد أخطر تهديدات المستقبل ان تقع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الارهابيين الدوليين.

أ ثمة نظام عالمي جديد؟

ازاء حركة القوى المتضادة ماذا سيكون عليه شكل النظام العالمي في بداية القرن الحادي والعشرين؟ في عام ١٩٩١ قال الرئيس بوش ان حرب الخليج كانت تتعلق "بأكثر من بلد صغير واحد، انها فكرة كبيرة .. نظام عالمي جديد". كانت "طرقا جديدة للتعامل مع الأمم الآخرى... ان التسوية السلمية للخلافات والتضامن ضد العدوان وتقليص الترسانات الحربية والسيطرة عليها ومعاملة كل الناس معاملة عادلة".

لقد كانت كلمات جورج بوش مصممة لتعبئة الرأي العام لدعم حكومة ليبرالية متوجهة الى الحرب، مثلما فعلت نقاط (وودرو ولسون) Woodrow Wilson الاربع عشرة أو حريات(فراكلين روزفيلت) Franklin Roosevelt الاربعة. ولكن حين تنتهي الحرب، ويفرض الواقع نفسه، يقاد الناس الى الاقتناع بأن حصيلة الحرب البائسة لم تأت مطابقة لقيمة عليا.

مفاهيم مختلفة للنظام العالمي:

لقد غيرت نهاية الحرب الباردة النظام الدولي بالتأكيد، لكن المزاعم القائلة ان التسعينات هي فجر (نظام عالمي جديد)، نسفتها الطرق المختلفة كليا التي يفسر الناس بها كلمة (نظام). فيرى الواقعيون ان الحرب تنشأ من سعي الدول للحصول على القوة والأمن في عالم فوضوي، أو عالم لا وجود فيه لجهة تحكيمية عليا في موضوع النظام سوى مبدأ المصلحة الذاتية وقوة السلاح. ومن هذا المنطلق يفسر النظام بأنه هيكل أو شكل توزيع القوة بين الدول. ويحاججهم الليبراليون بأن الصراعات والحيلولة دونها لا يقررهما توازن القوى لوحده، بل والبنية الداخلية للدول وقيمها وهوياتها وبناها المدنية والحضارة والمؤسسات الدولية التي تتولى حل النزاعات. ويرى الليبراليون، على عكس الواقعيين، ان مؤسسات مثل الأمم المتحدة يمكنها المساعدة في منع الصراعات بفرض النظام عن طريق تهدئة المطامح وخلق شعور بالديمومة واحساس بأن التعاون الجاري سيكون له مردود متبادل في المستقبل. وهكذا يرتبط النظام، في نظر الليبراليين بقيم مثل الديمقراطية وحقوق الآنسان كما يرتبط بالمؤسسات.

لكن النظام في نظر آخر ين ينطوي علـى مضـامين شـريرة، فالنظـام العـالمي الجديـد في نظـر المدافعين عن السكان الاصليـين NATIVISTS أو الجماعـات الوطنيـة، مثـل بـات روبرتسـن Robertson Pat في الولايات المتحدة أو جان ماري لوبين Jean Marie Le Pen في فرنسا، ينم عن وجود مؤامرة يحوكها كبار الصيارفـة والسياسـيين للسـيطرة علـى العـالم. ويقـول اصحاب هذا الرأي ان الشـركات الكـبرى متعـددة الجنسـيات والاسـواق الماليـة في وول سـتريت ولندن وطوكيو تؤلف عصبة تثري على حساب البقية. وترى بعض أوساط الاصوليـين الاسـلاميين ان النظام مفهوم غربي محض يراد به السيطرة على العالم غير الغربي والقضاء على الاسلام.

هذه المفاهيم المختلفة تعني ان (النظام العالمي الجديد) يصعـب تعريفـه. ولا واحـدة مـن هـذه المدارس الفكرية الثلاث قادرة بنفسها على فهم أسباب الصراع في العالم الحالي. فالمدرسة الواقعية تؤكد على ان توازن القوى ضروري لكنه لا يفي بالحاجة حين تتآكل مقاييس سيادة الدولة بفعل التغييرات الاجتماعية طويلة الأجل.

ان الرأي القائل بأن السلام قد شاع بين الديمقراطيات الليبرالية الكبرى صحيح ودقيق، لكنه ليس الوصفة الطبيـة العامـة حـين يكـون عـدد كبـير مـن الـدول ، بضمنـها دول كـبرى، ليـس ديمقراطيات ليبرالية.

لقد حقق نظام الحرب الباردة ثنائي القطبين شيئا من الاستقرار. صحيح ان (الحرب الباردة) ساهمت في تفاقم عدد من صراعات (العالم الثـالث، لكـن الصراعـات الإقتصاديـة، الـتي شملـت الولايات المتحدة و أوروبا واليابان، اخمـدت بفضـل المخـاوف المشـتركة مـن التـهديد العسـكري السوفيتي وكبح جماح الآنقسامات العرقية المريرة بسبب الوجود السـوفيتي في شـرقي أوروبـا. ان انتهاء نظام القطبين لم ينه الصراعات. كل الذي حدث جعل للصراعات مصادر آخرى.

صور القوة في المستقبل:

لاحظ المؤرخون والمراقبون السياسيون، منذ عهد ثوسـايديدس، ان الآنتقـال السـريع للقـوة – السلطة – أحد الاسباب الرئيسية للصراع بين القوى العظمى. انتقـالات قـوة كـهذه كـانت سـببا بنيويا عميقا لصراعات الدول الكـبرى الحديثـة تاريخيـا، وبضمنـها نـهوض ألمانيـا قبـل حـرب

العالمية والنهوض النسبي للولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي وما نتج عنه من تنافس بينهما بعد الحرب العالمية الثانية. وهناك اجماع في الرأي على ان فترة ما بعد الحرب الباردة هي فترة انتقالات سريعة للقوة. ان جدلا واسعا يدور حول اتجاه التحولات وحجمها وهذا الجدل دليل على استحالة الحكم على طبيعة القوى المحركة للتحولات التي تشكل مصدرا كبيرا للصراع.

أحد الآراء يقول انها (تعددية الاقطاب)، فاذا كان مصطلح تعددية الاقطاب هذا ينطوي على مقارنة تاريخية مع القرن التاسع، فانه اصطلاح مضلل الى حد كبير. فذلك النظام قام على توازن قوى بين خمس دول كبرى متعادلة في القوة تقريبا، في حين ان الدول الكبرى بعد الحرب الباردة أبعد ما تكون عن التعاون. فقد تدهورت روسيا، منذ عام ١٩٩٠ ، بأسرع وأبعد مما كان متوقعا، وان بقيت ترسانتها النووية. ونهضت الصين بأسرع مما توقع الكثيرون، مع نمو إقتصادي بمعدل مضاعف لفترة طويلة. ولم تصبح اليابان وألمانيا قوتين عظميين بمعنى الكلمة كما توقع البعض خطأ في عام ١٩٩٠. الولايات المتحدة هي القوة العظمى الحقيقية الفعلية بموجودات عالمية في جميع أبعاد القوة.

هذه الحقيقة تجر البعض الى افتراض ان العالم يدار الآن من قبل (قطب واحد مهيمن)، ويعتقد بعض المراقبين بأن حرب الخليج تؤشر بداية (سلام أمريكي) PaxAmericana يقبل العالم فيه بهيمنة أمريكية معتدلة. قد تكون الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة لكن لا تستتبع هذا السيطرة التي هي نتيجة الآنفراد بالقوة. فهناك العديد من الأهداف السياسية والإقتصادية والأمنية المهمة التي لا تستطيع الولايات المتحدة تحقيقها بنفسها. ان القوة العسكرية أحادية القطب الى حد كبير والولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي يمتلك اسلحة نووية عابرة للقارات وقوات جوية وبحرية وبرية عصرية كبيرة قادرة على الآنتشار في العالم. لكن القوة الإقتصادية ثلاثية الاقطاب، علما بأن الولايات المتحدة واليابان و أوروبا تغطي ثلثي الآنتاج العالمي. وقد يجعل نمو الصين القوة الإقتصادية رباعية الأقطاب في أوائل الألف الثالث للميلاد.

أما على صعيد العلاقات التي تتخطى الحدود الوطنية الاقليمية خارج سيطرة الحكومات وتضم ممثلين من شتى الآنواع – من رجال المال والصيارفة الى الارهابيين – فالقوة موزعة على مساحة واسعة. لنضرب بضعة امثلة: الممثلون العاملون لحسابهم في أسواق رأس المال الدولية

يفرضون الطريقة التي يمكن بها استعمال سعر الفائدة للتحكم بالإقتصاد الامريكي. انتشار التكنولوجيا عبر الحدود الاقليمية يزيد من قدرة الدول الفقيرة والضعيفة على التدمير. هناك عدد من القضايا المطروحة على المستوى الدولي– تجارة المخدرات، مرض الايدز، الهجرة، ارتفاع حرارة الأرض– لها جذور اجتماعية في اكثر من بلد وتتخطى الحدود الاقليمية خارج سيطرة الحكومة الى حد كبير. ولما كانت الوسائل العسكرية والإقتصادية التقليدية غير فاعلة جدا في التصدي لهذه المشاكل ، فما من دولة عظمى ستكون قادرة على حل المشاكل بمفردها.

ويقول آخرون ان العالم سينتظم حول ثلاث كتل إقتصادية – أوروبا وآسيا وامريكا الشمالية، ولكن مع وجود التحولات التكنولوجية العالمية وازدياد عدد المثلين، من خارج الكتل، فان الشركات الكبرى متعددة الجنسيات والجماعات العرقية ستقاوم قدرة هذه الكتل الثلاث على احتواء نشاطاتهم... في حين يخرج بعض الليبراليين باجتهاد مفاده ان القوة الإقتصادية قد حلت محل القوة العسكرية كوسيط مركزي في السياسة الدولية. وهذا اجتهاد مبالغ فيه، لكنك لا تفكر بشيء آخر حين تفتقده.. ان الواقعيين مصيبون بقولهم ان الادوات الإقتصادية ما زالت لا تستطيع مباراة القوات العسكرية في تأثيرها القسري والردعي. فالعقوبات الإقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة لم تستطع اجبار العراق على الآنسحاب من الكويت عام ١٩٩٠ ولا الطغمة العسكرية على التخلي عن السلطة في هايتي عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤.

ويمثل التوزيع الحالي للقوة تركيبا من هذه الصور المختلفة في (توافق كثير المستويات) فما من هرم قادر بمفرده على وصف سياسة عالمية تشبه لعبة شطرنج ثلاثية الابعاد. فالقوة على الرقعة العسكرية أحادية القطب الى حد كبير وفيها الولايات المتحدة هي الاقوى. والرقعة الإقتصادية في الوسط ذات توزيع ثلاثي الاقطاب للقوة. اما رقعة التوافق المتخطي للحدود الاقليمية، في الاسفل، فتتسم بانتشار للقوة.

ان أي واحد من هذه التراكيب المعقدة لا يعني شيئا لو كانت القوة العسكرية قابلة للتحويل والاستبدال كالنقود وتستطيع تقرير الحصيلة في كافة المجالات. انما القوة العسكرية ضعيفة التنبؤ بما تكون عليه الحصيلة في رقعتي الإقتصاد والتوافق بالسياسة العالمية الحالية. وتتمتع

الولايات المتحدة بحقائب متنوعة من مصادر القوة أكثر من أي بلـد آخـر ، لكـن النظـام العـالمي الحالي ليس عصر سيطرة أمريكية.

هذه التنبؤات تفترض أن الدولـة سـتبقى العنصـر المقـرر الأول للعلاقـات الدوليـة وقـد يكـون الافتراض مغلوطا، فالبعض يعتقد بـأن مسـارات السياسـة العالميـة ، في عقـود السـنين القادمـة، ستحدد بصورة متزايدة على يـد المدنيـات (الحضـارات) الكبـيرة. ويتنبـأون بقيـام مواجهـة بـين الحضـارات. حيـث العـالم الاسـلامي يرفـض العـالم المسـيحي الغربـي والعـالم الصيـني والعـالم الهندوسي حينا ويحارب هذه العوالم حينا آخر. ويقف عالم الهندوس، بالمقابل، موقف التحفـظ من الباكستانيين وجيرانهم البنغاليين المسـلمين. في حـين مـا ينفـك الخـلاف قائمـا بـين الصـين والغرب حول مسائل معيارية مثل حقوق الآنسـان وقضايـا سـتراتيجية. ومـع ذلـك فقـد حدثـت صراعات عرقية وقومية وطائفية داخل هذه المدنيات – الحضـارات – الكبـيرة أكـثر ممـا حصـل بينها. ففي اجزاء كثيرة من العالم، وبخاصة افريقيـا والشـرق الاوسـط وآسـيا الوسـطى، صـارت الصراعات الاجتماعية – آنفة الذكـر – تـزداد بسـبب انـهيار الدولـة. فالصراعـات تظـهر حـين يحاول مغالبة الفوضى بالوطنية العرقية والاصولية الدينية، وتنهار دولهم الضعيفة تحت الضغط.

اناس كثيرون يشيرون الى تأثيرات (ثورة الكومبيوتـر والإعـلام)، الـتي لا يمكـن التنبـؤ بـها، ويفترضون ان هذه التأثيرات ستفتت السيادة والوطنية الى الحد الذي تـذوي فيـه الدولـة وتـزول. فبمـا ان النـاس سـيكون بمسـتطاعهم الوصـول الى الإعـلام الـدولي فـان الثقافـات الاجتماعيـة والحكومات لن تعود قـادرة علـى احتكـار ولاء أعضائـها. وسـتقوم ولاءات النـاس علـى المصـالح المشتركة لا على الآنتماء العرقي أو اللغة أو الوطنية، بل لقد تحقـق شـيء مـن هـذا. فالآنـترنيت تعني أن عالما يابانيا من مدينة أوزاكا قد يتصل بعالم آخـر كـوردي مـن كوردسـتان بأسـهل ممـا يتصل مع جار له من ابناء مدينته أو بلده، وفي هذا الباب تشكل ثورة الاتصالات هدية للمذهـب الآنتفاعي Functionalism ومع ذلك، نادرا ما تدخل هذه الفصـائل الاجتماعيـة (الفعليـة) في صراع مباشر مع الدولة، ولا ندري ان كـانت مصـالح مشـتركة كـهذه سـترجح كفتـها علـى كفـة الولاءات الوطنية أو العرقية أو الدينية.

لا مجال للشك بأن التكنولوجيا الجديدة تغيرطبيعة القوة. فالمعرفة قوة أكبر من أي وقت مضى. والبلد المهيأ أكثر من غيره لقيادة الثورة الإعلامية سيكون اقوى من أي بلد آخر. والبلد الذي يلوح في أفق المستقبل المنظور هو الولايات المتحدة.

ان تكنولوجيا الاتصالات والإعلام المهمة، مثل محطات الرصد الفضائية والاذاعة المباشرة واجهزة الكومبيوتر عالية السرعة تسهل مهمة احتواء الصدام قبل انفجاره ومنع انتشار الاسلحة التقليدية وغير التقليدية وادامة الاتصال بين الغرماء الخطيرين. صحيح أيضاً ان التكنولوجيا تزيد من قدرة الممثلين المستقلين (غير الدول) سواء كانوا جماعات ارهابية أو شركات كبرى، على ارباك السياسة الدولية واذاعة نواياهم على العالم.

سجن المفاهيم القديمة:

العالم بعد الحرب الباردة عالم فريد. ونحن نحاول علنا ان نقمع فهمنا بارغامه على الأخذ بالاستعارات التقليدية وقطبياتها الميكافيلية. فالقوة أصبحت كثيرة الابعاد والبنى أشد تعقيدا والدول نفسها سهلة الاختراق. وهذا التعقيد المضاف يعني ان العالم يجب أن يرتكز على أكثر من توازن.

ان النظرة الواقعية للعالم ضرورية لكنها غير كافية لأنها لا تأخذ في حسابها التغيرات الاجتماعية طويلة الأجل التي جرت في العالم ببطء بعيدا عن قواعد ويستفاليا Westphalian. ففي عام ١٦٤٨ ، وبعد ثلاثين سنة من النزاع والحروب حول الدين، وافقت الدول الأوروبية بمعاهدة سلام ويستفاليا[1] على أن يتولى الحاكم، فعلا، اختيار دين الدولة بصرف النظر عن الميول الشعبية. فقام النظام على سيادة الدول لا سيادة الشعوب. توازن الدول الميكانيكي، الذي يعامل الدول كأنها كرات بليارد مجوفة، تآكل على مر القرون بفعل تنامي الشعور الوطني وازدياد المشاركة الشعبية، لكن معايير سيادة الدولة ظلت على ما هي عليه. والآن اصبحت سرعة نمو الاتصالات في الحدود الاقليمية والهجرة والتوافق الإقتصادي عوامل تعجيل في تآكل المفهوم الكلاسيكي واتساع الهوة بين المعيار والواقع.

---

[1] **ويستفاليا: الجزء الغربي من ألمانيا وأبرز مدنه كولونيا.**

هذا التصور يزيد في أرجحية المفهوم الليبرالي الذي ينـادي بمجتمـع عـالمي مـن شـعوب ومـن دول، ونظام يقوم على القيم والمؤسسات والقوة العسكرية كذلـك. ان الآراء الليبراليـة، الـتي نظـر اليها يوما على انها طوباوية عقيمة، كدعوة الفيلسوف الألماني (عمانوئيل كانت) الى انشاء عصبة ديمقراطيات سلمية، لا تبدو اليوم بعيدة عن التحقيق اذ يقول علماء السياسـة ان لا وجـود فعليـا لحالات تحارب فيها الديمقراطيات بعضها البعض، فالمداولات حول آثار توحيد ألمانيـا، مثـلا، أثارت الواقعيـين والليـبراليين ضـد بعضـهم البعـض، فذهـب الواقعيـون الى ان أوروبـا عـائدة الى المستقبل فيما خطى الليبراليون هذا التحليل لاهماله حقيقة ان ألمانيـا الجديـدة ديمقراطيـة وانـها متداخلة بعمق مع جيرانها الغربيين من خلال مؤسسات الإتحاد الأوروبي.

هذه المفاهيم الليبرالية حول النظـام ليسـت جديـدة كليـا فنظـام الحـرب البـاردة كـانت لـه معاييره ومؤسساته وان قامت بدور محدود. فخلال الحرب العالمية الثانية اتفق روزفيلت وستالين وتشرشل على انشاء منظمة أمم متحدة تقوم على توزيع للقوة متعددة الاقطاب. وكان على مجلس الأمن المنبثق عن الأمم المتحدة ان يفرض مبدأ الأمن الجماعي وعدم الاعتداء على الدول الاصغر في حين احتمت الدول الخمس الكبرى بحق النقض (الفيتو).

حتى هذه الصيغة المختصرة من نظرة وودرو ولسون المؤسساتية الى النظام لم تنج من العراقيـل بسبب ثنائية القطبين. فاستعملت الدول الكبرى حق النقـض (الفيتـو) ضـد بعضـها وتضـاءل دور المنظمة الدولية ليقتصر على ارسال المراقبين لمراقبة تنفيذ وقف اطلاق النار بدلا من صـد العـدوان. ويوم تدهورت قوة السوفييت وجعلتهم ينتهجون سياسة جديدة تقوم على التعـاون مـع الولايـات المتحدة ، بفرض الأمن الجماعي الدولي ضد العراق، لم يكن ذلك قدوم نظام عالمي جديد بقدر مـا هو عودة ظهور وجه من وجوه النظام المؤسساتي الليبرالي الذي كان من المفـروض ان يدخـل حـيز التنفيذ عام ١٩٤٥.

وكما فعلت حرب الخليج ببعثها أحـد وجـوه النظـرة الليبراليـة الى النظـام العـالمي، كشـفت النقاب عن ضعف في المفهوم الليبرالي. فمبدأ الأمن الجماعي، الذي كرسه ميثـاق الأمـم المتحـدة، ينصب على الدولة ويطبق حين تخترق الحـدود، لا حـين تسـتخدم القـوة ضـد الشـعوب داخـل الدولة. ويحاول الليبراليون التملص من هـذه المشـكلة بـالدعوة الى اللجـوء للمبـاديء الديمقراطيـة

وحق تقرير المصير: لنترك الشعوب داخل الدول تختار بالتصويت ان كانت تريد الحماية من وراء حدودها. لكننا رأينا ان تقرير المصير ليس بمثل هذه البساطة. فمن الذي يقرر من يملك حق تقرير المصير؟ أقل من ١٠ ٪ من دول العالم الحالي متجانسة عرقيا. ونصف عددها فقط ينتمي ٧٥٪ من سكانها الى عرق واحد. وأغلب دول الإتحاد السوفيتي السابق تضم أقليات كبيرة وكثير منها له خلافات حدودية مع جيرانه. ويمكن اعتبار أفريقيا القارة التي تضم ألف شعب تقريبا مجموعين في خمسين دولة، وفي كندا تطالب أكثرية السكان التي تتكلم الفرنسية بوضع خاص لأقليم كيبيك وتحرض على إستقلال الاقليم عن كندا. فان وضعت هذه الدول متعددة الاعراق متعددة اللغات موضع البحث فمن الصعب ان نرى نهاية للأمر. في عالم كهذا يحمل الإستقلال الذاتي المحلي والرقابة الدولية لحماية حقوق الاقليات شيئا من الوعد، لكن سياسة الدعم غير المؤهل لحق تقرير المصير الوطني – الوطني – يمكن ان تتحول الى فوضى دولية واسعة النطاق.

تطور نظام عالمي هجين:

إذن كيف يمكن المحافظة على النظام بالمفهوم التقليدي لتوزيع القوة بين الدول ذات السيادة والتحرك في الوقت نفسه باتجاه المؤسسات التي تقوم على مبدأ "العدالة بين الناس" ان المؤسسات الدولية تتطور تدريجيا بمثل اتجاه (ما بعد ويستفاليا) هذا. ففي عام ١٩٤٥ جاءت المادتان (٥٥) و(٥٦) من ميثاق الأمم المتحدة لتلزما الدول بمسؤولية جماعية تجاه مراعاة حقوق الآنسان والحريات السياسية. وحتى قبل صدور قرارات مجلس الأمن عام ١٩٩١، التي تخول التدخل في العراق غداة حرب الخليج، جاءت توصيات الأمم المتحدة بفرض عقوبات على النظام العنصري بحنوب أفريقيا لتشكل سابقة بعدم التقيد التام بنصوص الميثاق المتعلقة بموضوع السيادة وفي أوروبا جاء اتفاق هلسنكي لينظم حقوق الاقليات بقانون ويجعل الآنتهاكات تعرض على المؤتمر الأوروبي للامن والتعاون CSCE والمجلس الأوروبي EC. ان القانون الدولي يتطور تدريجيا، ففي عام ١٩٦٥عرف (معهد القانون الامريكي) القانون الدولي على انه "قواعد ومبادىء... تتعامل مع سلوك الدول والمنظمات الدولية" وبعد عقدين من السنين أضاف محامو

المعهد عبارة أخرى "وكذلك علاقاتها مع الاشخاص"، ذلك ان حقوق الافـراد والاقليـات صـارت تعامل على انها اكثر من مجرد دواعي قلق وطنية.

الإستخفاق والانتهاكات التي ترتكب بحق مثل هـذه المبـاديء تجـري دون عقـاب في منـاطق كثيرة من العالم، ان لم يكن في اغلب المناطق. ان شن حملـة تدخـل مسـلحة مـن اطـراف كثـيرة لتقويم مثل هذه الاخطـاء – لإعـادة الامـور الى مجراهـا الصحيـح – سـيكون مبـدأ فوضـى لايقـل جسامة. ولكن التدخل، كمـا رأينـا ، علـى درجـات. فـهو يـأخذ شـكل خطـوات تـتراوح بـين التصريحات والاجراءات الإقتصادية المحدودة في الاقل والغزو واسع النطاق في أعلى أشـكاله. ان التدخلات المحدودة وانتهاكات السيادة من قبل مجموعة دول قد يزداد تدريجيا من غير اخـلال مفاجيء بتوزيع القوة بين الدول.

قد يتصرف مجلس الأمن، على نطاق اوسع، بموجب ما جـاء في الفصـل السـابع مـن ميثـاق الأمم المتحدة اذا وجد ان العنف الداخلي او تطوير اسـلحة الدمـار الشـامل يمكـن ان يتحـولا الى تهديد أوسع مدى للسلام في منطقة. ان مثـل هـذه التحديـات مطـاطي الى حـد مـا، وقـد يـزداد مطاطية بمرور الزمن. وفي حالات آخرى قـد تتصـرف مجموعـة دول علـى أسـاس اقليمـي، كمـا فعلت نايجيريا ودول آخرى حين ارسلت قواتها الى لايبيريا في اطار السوق المشتركة لدول غربـي أفريقيا ECWAS في عام ١٩٩٠.

مثل هذه المباديء والمؤسسات الناقصة تترك مجالا واسعا للعنف الداخلي وفقدان العدالة بـين الناس. لكن الفضائع الاخلاقية تكون أقل ممـا سـتكون عليـه لـو حـاول واضعـو السياسـة تقويـم الأخطاء بقوة السلاح أو العودة بالمقابل الى نظام ويستفاليا من غير تعديل. ويجب على الليبراليين ان يدركوا ان تطور نظام عالمي جديد يتجاوز نظام ويستفاليا يحتاج الى عقود وقرون مـن السـنين. وعلى الواقعيين ان يدركوا ان التعاريف التقليدية للقـوة والبنيـة بالمصطلحـات العسـكرية الصرفـة تغيب عنها التحولات – التغيرات التي تحصل في عالم الاتصالات العالمية وتنامي العلاقات التي تتخطى الحدود الاقليمية.

التفكير بالمستقبل:

أي نوع من العالم تريد العيش فيه؟ ستعيش في عالم يكـون فوضويـا بـالمعنى الـذي ذكرتـه في البداية. وسيقوم النظام على توازن القـوى بـين الـدول، الـذي ينـادي بـه الواقعيـون والمؤسسـات الدولية المتطورة، كما يقول الليبراليون، وذلك النظام لن يكون عادلا دائما. فالعدالة والنظام غالبـا ما يتقاطعان، حتى في مسائل تقرير المصير. فأيهما أشد أهمية: ان تحافظ على الحـدود أو تـهتم بالآنسانية التي تنتهك السيادة الاقليمية؟ ماذا تفعل هذه الخيارات بمباديء النظام؟ ليـس سـهلا التوفيق بين هذه الطروحات.

لكن التغير حاصل لا ريب فيه، يرى (روبرت كلفن Robert Gilpin) أن السياسة الدولية لم تتغير على مدى ألفي سنة وان ثوسايديدس ما كان ليواجه أية صعوبة في فـهم عالمنـا الحـالي. ولو كان سيتعرف على الوضع هناك بسرعة كبيرة ولكـن لـو جـاء الى أوروبـا الغربيـة فربمـا كـان سيجد صعوبة أشد في فـهم العلاقـات بـين فرنسـا وألمانيـا. وعلـى المسـتوى العـالمي هنـاك ثـورة تكنولوجية في تطوير السلاح النووي ونمو كبير في التوافق الإقتصادي وظهور مجتمع عالمي يتمتـع بوعي متزايد لقيم معينة تتخطى الحدود الوطنية (الوطنية). الطريـف بـالامر ان فيلسـوف القـرن الثامن عشر، عمانوئيل كانت، توقع بنظرته الليبرالية الى السياسة الدولية تغـيرات مماثلـة. فقـد تنبأ بأن البشر سيتطورون، على المدى الطويـل، بمـا يجعلـهم يضعـون الحـرب خلـف ظـهورهم لثلاثة أسباب: ازدياد قدرة الحرب التدميرية وتنامي التوافق الإقتصـادي وتطـور مـا أطلـق عليـه (الحكومات الجمهورية) وما نطلق عليه الآن (الديمقراطيات الليبرالية).

لكي نفهم العالم الحالي علينا ان نفهم نظرتي الواقعيين والليبراليين للسياسة الدوليـة. ونحـن نحتاج لأن نكون قادرين على التأمل في كلا النمطين المثاليين في الوقـت نفسـه. فـلا الواقعيـة ولا التوافق المعقد موجودان في الواقع. كلاهما طرح مثالي فالواقعية ترى العالم دولا تستعمل القوة طلبا للأمن. فاذا عكست هذه الصيغة برزت صورة التوافق المعقد، حيث الممثلون ليسـوا دولا والادوات الإقتصادية وأهداف الرفاه الاجتماعي أهم من الأمن. هاتان النظرتان تقفان على طرفي نقيـض مـن

خط المفاهيم الذي يمكننا أن نحدد به مواقع علاقات العالم الحقيقي المختلفة. وإن فهم كلا النظريتين أمر هام لفهم السياسة الدولية في عالم متغير.

وذلك يقودنا الى بعض الاسئلة النهائية، كم سيشبه المستقبل الماضي؟ الى أي مدى ستعود أوروبا الى المستقبل؟ هل ستنشب حرب بين الولايات المتحدة والصين؟ بين الحضارات؟ العالم ثنائي القطبين انتهى لكنه لن يفضي الى عالم أحادي القطب تحت سيطرة الولايات المتحدة. العالم متعدد الاقطاب إقتصاديا وسيكون هناك انتشار للقوة مع نمو الوطنية وازدياد التوافق، ويصبح الممثلون المتجاوزون للحدود الاقليمية أشد أهمية. ان العالم الجديد لن يكون مرتبا وعلينا ان نتعايش معه.